اللحن في الحديث الشريف

وموقف المحدثين منه

الباحث

د/ محمد مجدي عبد المجيد الصافوري

مدرس الحديث وعلومه

بكلية أصول الدين والدعوة الإسلامية بطنطا

جامعة الأزهر

اللحن في الحديث الشريف وموقف المحدثين منه

محمد مجدي عبد المجيد الصافوري
قسم الحديث وعلومه، كلية أصول الدين والدعوة الإسلامية بطنطا ، جامعة الأزهر ، جمهورية مصر العربية.
البريد الالكتروني : mohamedelsafoury86@azhar.edu.eg

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على التعرف على ظاهرة اللحن في الحديث الشريف من خلال التعرف على مفهوم اللحن وأسباب وقوعه في الحديث الشريف وكيف تعامل العلماء معه ابتداء بالتحذير والتنفير منه والأساليب التي وضعوها لإتقاء الوقوع فيه ، ويهدف البحث أيضا إلى معرفة كيف تعامل المحدثون مع اللحن بعد وقوعه ومعرفة مدارسهم وموقفهم من إصلاح اللحن ، ومعرفة مناهجهم في تصويب اللحن ، كما يهدف البحث أيضا إلى بيان الصلة بين مبحث الرواية بالمعنى ومبحث اللحن في الحديث الشريف ، ويهدف البحث أيضا إلى بيان أثر اللحن على جرح الراوي وتعديله، وقد استخدمت في هذا البحث المنهج الاستقرائي لاستقراء كل ما يتعلق بمادة اللحن في كتب الحديث الشريف لا سيما كتب المصطلح وكتب الرجال والجرح والتعديل ، ثم المنهج التحليلي للوقوف على أبعاد موقف المحدثين من اللحن بتفاصيل هذا الموقف وما يتعلق به، وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها أن موقف المحدثين من اللحن يعد برهانا قويا وتبيانا لجهود المحدثين في صيانة السنة من كل ألوان الأخطاء ولو كانت في الإعراب والشكل والحرف .وأن اللحن إذا وقع من الراوي ليس سببا ولا بابا للطعن في حفظه وضبطه مالم يكن لحنا فاحشا ويغلب على حال الراوي فلا يتقن حديثه .

كما أوصي الباحثين بتوسيع باب الدراسات الحديثية المتعلقة بطرائق المحدثين ووسائلهم في صيانة السنة الشريفة إظهارا لجهدهم وتقديرا لصنيعهم ، وأوصي أن يتم عمل معجم يتم فيه رصد ما لحن فيه الرواة فيكون اسم الراوي وبجانبه ما لحن فيه من مرويات، وأيضا الاعتناء بتعلم اللغة العربية والتنبيه على دراسي الحديث الشريف بالاعتناء الشديد بها ، كون معرفتها عاصمة من الوقوع في اللحن .

الكلمات المفتاحية: "اللحن-المحدثين-الجرح-التعديل-الحديث"

ALLAHN-THE MELODY- IN the noble hadith and the position of the schoolers of hadith from it
Muhammad Majdy Abdul-Majid El-Safouri
Department of Hadith studies, School of Theology and Islamic Calling, Al-Azhar University, Tanta Branch, Egypt.
E-mail: mohamedelsafoury86@azhar.edu.eg

Abstract

This research aims to identify the phenomenon of melody in the noble hadith by identifying the concept of melody and the reasons for its occurrence in the noble hadith and how scholars dealt with it starting with warning and alienation from it and the methods they developed to avoid falling into it. its occurrence, knowing their schools and their attitude towards correcting the melody, and knowing their methods for correcting the melody, The research also aims to clarify the link between the study of the novel with the meaning and the topic of melody in the noble hadith, and the research also aims to indicate the effect of melody on the narrator's injury and its modification. He wrote Al-Rijal, Al-Jarh and Al-Ta'deel, and then the analytical method to find out the dimensions of the position of the muhadditheen regarding the melody with the details of this position and what is related to it. And the form and the letter. And if the melody falls from the narrator, it is neither a reason nor a door to challenge its memorization and control, unless it is an obscene melody and prevails over the narrator, so he does not master his speech.

I also recommended researchers to expand the door of hadith studies related to the methods and means of modernists in maintaining the honorable Sunnah in order to show their efforts and appreciation for their actions. The honorable hadith about taking great care of her, knowing her is a capital from falling into the melody.

Keywords: "The melody - the schoolers of hadith - the modification - the hadith"

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده ، تفضل بالإنعام وأجزل في العطاء والإكرام فله الحمد بكرة وعشيا ، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه ، أما بعد :

فإن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو صاحب راية المحدثين وإمامهم وأصل طريقتهم وغاية سؤلهم ومنيتهم ، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم :"نضر الله امرءً سمع مقالتي فبلغها"[1] ، ولما كان أهل الحديث هم خدم سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحراس سنته ، كانوا هم بالامتثال لهذا الأمر النبوي الشريف أولى الناس، ولذا فقد بذلوا كل غالٍ ونفيس في صيانة السنة وحمايتها وتبليغها كما جاءتهم .

ولما كان كلام المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم شرعا نتعبد به وديناً ندين لله تعالى به كان الواجب الأول بعد نقل هذه السنن أن تُنقل على الوجه الذي وردت به دون تحريف أو تغيير ، ومن أجل ذلك منع المحدثون كل ما من شأنه أن يؤثر على الرواية ولو بتغيير يسير فيها ، إذ التغيير قد تعود نسبته إلى صاحب الشرع صلى الله عليه وآله وسلم ، فينسب إلى سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى لونٌ من ألوان الخطأ أو اللحن في الكلام وهذا عين الكذب عليه صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم :"إن كذبا علي ليس ككذب على أحد من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"[2] .

فشرع المحدثون رضي الله عنهم في بيان كل صور الخطأ التي قد يقع

١- أخرجه ابن ماجه في سننه في المقدمة باب من بلغ علما ٢١٩/١. وإسناده صحيح.

٢ - أخرجه البخاري ك الجنائز باب ما يكره من النياحة على الميت ٨٠/٢.

فيها الرواة ، ومن أهم هذه الصور اللحن الذي قد يقع في التحديث من راوٍ من الرواة ، فقعدوا قواعد لهذا الباب وبينوا كيف يتم التعامل مع اللحن وأسباب اتقاء اللحن وتكلموا في التنفير والتحذير من اللحن.

وكل هذا الجهد المبارك إنما قاموا به وفاء بحق السنة النبوية الشريفة الواجب عليهم خدمتها وصيانتها ، وكانوا وسيظلون جيلا تلو جيل في خدمتها وصيانتها ، يصطفي الله تعالى لخدمتها من شاء من عباده تحقيقا وتصديقا لقول حبيبه صلى الله عليه وآله وسلم :"يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله .."، وقد أذن الله تبارك وتعالى أن أقوم بدراسة هذا البحث فكان في مقدمة وثمانِ مباحث وخاتمة وفهارس:

أما المقدمة فذكرت فيها أسباب اختيار الموضوع والدراسات السابقة .

وأما المبحث الأول فذكرت فيه : التعريف باللحن .

وأما المبحث الثاني فذكرت فيه: مدارس الرواة في إصلاح اللحن وهل كل لحن يرد

وأما المبحث الثالث فذكرت فيه: مناهج العلماء في تصويب اللحن

وأما المبحث الرابع فذكرت فيه: أسباب اللحن

وأما المبحث الخامس فذكرت فيه: طرائق السلف الصالح في التحذير من اللحن واجتنابه والتنفير منه

وأما المبحث السادس فذكرت فيه: الصلة بين اللحن والرواية بالمعنى

وأما المبحث السابع فذكرت فيه: أثر اللحن في الجرح والتعديل

وأما المبحث الثامن فذكرت فيه: أساليب العلماء في إتقاء اللحن

وأما الخاتمة فذكرت فيها ما توصلت إليه في دراستي هذه ، وأما أهم التوصيات فذكرت فيها التوصيات المستفادة من هذه الدراسة.

ثم فهرس المراجع والمصادر ، وفهرس الموضوعات

والله أسأل أن يجعل هذا العمل في ميزان حسنات والديّ وأن يجعله حجة لي لا عليّ وأن يتقبله خالصا لوجهه الكريم

أقل عثرتي وانفع بها وبقصدها .. حنانيك يا الله يا رافع العلا

أسباب اختيار الموضوع :

- الرغبة في نيل شرف خدمة السنة النبوية الشريفة .
- الحاجة إلى تبيين أبعاد قضية اللحن لئلا يظن ظان أن العلماء قد غفلوا عن أخطاء الرواة ولو كانت يسيرة كلحن في كلمة أو إعراب ونحو ذلك وأن ذلك من مداخل التحريف.
- الرغبة في إظهار دقة السادة المحدثين في صيانة السنة الشريفة.

الدراسات السابقة :

وقفت على بحث بعنوان لحن الرواة وأثره في الحديث الشريف للدكتور ملفي ابن حسن الشهري الأستاذ بجامعة الملك خالد بأبها بالمملكة العربية السعودية، وهو منشور في مجلة كلية الشريعة جامعة الكويت عام ٢٠٠٦ مجلد ٢١ العدد ٦٤ ، ولم أقف على بحث سواه كتب في هذا الموضوع وسأبين بالتفصيل أوجه الاتفاق بين بحثي وبحث د/ملفي ، والعناوين التي انفردت بالكتابة عنها ولم يعرض لها داملفي الشهري :

- تحدث د ملفي عن تعريف اللحن وكذا فعلت في بحثي هذا
- تحدث الدكتور ملفي عن النحو وأهمية تعلمه ، ولم أعرض لهذا العنوان في بحثي.
- تحدث عن العلماء وإصلاح اللحن ، وهو عندي بعنوان مدارس العلماء في إصلاح اللحن ،

وهنا فارق في طريقة عرض المعلومات بين بحثي وبحث د ملفي ، حيث إن الدكتور عرض لمذاهب العلماء سردا دون ترتيب ، وقد قسمتها في بحثي هذا باعتبارات مختلفة يندرج تحت كل اعتبار منها مجموعة من الاتجاهات العلمية في الإصلاح، مع إضافة عنوان جانبي وهو الأدلة على جواز إصلاح اللحن .

- عنون الدكتور بعنوان "العلماء وإصلاح اللحن" ، وفي بحثي بعنوان ذكرتها "مناهج العلماء في تصويب اللحن" ، والفارق بيني وبين د/ملفي أنه ساق طرائق الإصلاح سياقا واحدا فجعل طريقة الإصلاح واحدة ، وفرقت في بحثي هذا بين إصلاح اللحن في المتن وبين إصلاحه في السند فلكل طريقته مع تفصيلات أخرى في ثنايا البحث.
- تكلم عن عوامل حفظ السنة ، وتكلمت في بحثي عن أساليب العلماء في إتقاء اللحن، وقد ساق دكتور ملفي أربعة أساليب ثلاثة منها ليس له صلة وثيقة بموضوع البحث ، وسقت بتوفيق الله تعالى قرابة الاثني عشر أسلوبا للعلماء كلها لصيقة بموضوع البحث.

ما تميز به بحثي :

زدت بتوفيق الله تعالى مباحث خاصة ، مع تحرير مسائل وتفاصيل لم يتعرض لها د/ ملفي في بحثه كطريقة تقسيم مذاهب العلماء في إصلاح اللحن باعتبارات مختلفة ، والتفرقة بين السند والمتن في الإصلاح ، والحديث عن أدلة إصلاح اللحن .

والمباحث التي تكلمت عنها ولم يعرض لها د ملفي :

- أسباب اللحن
- طرائق السلف الصالح في التحذير من اللحن واجتنابه والتنفير منه

- الصلة بين اللحن والرواية بالمعنى
- أثر اللحن في الجرح والتعديل
- أساليب العلماء في اتقاء اللحن

وإني أقول في ختام هذه التفرقة بين بحثي وبحث د ملفي إن بحث الدكتور ملفي بحث جيد لملم شتات الباب وتكلم على كثير من قضاياه ، وهو بحث نافع إن شاء الله تعالى كتب الله تعالى لصاحبه الأجر والقبول .

المنهج المتبع في البحث :

اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي فاستقرأت كل ما يتعلق بموضوع اللحن من كتب المصطلح وكذلك تراجم الرواة الذين وصفوا باللحن من كتب الرجال والجرح والتعديل، ثم اتبعت المنهج التحليلي ، وذلك لتحليل المعلومات التي وقفت عليها ومن خلال ذلك استطعت أن استخرج العناصر التي تحدثت عنها في المباحث الثمانية في البحث .

المبحث الأول: تعريف اللحن

- "لحَنَ :اللَّامُ وَالْحَاءُ وَالنُّونُ لَهُ بِنَاءَانِ يَدُلُّ أَحَدُهُمَا عَلَى إِمَالَةِ شَيْءٍ مِنْ جِهَتِهِ، وَيَدُلُّ الْآخَرُ عَلَى الْفِطْنَةِ وَالذَّكَاءِ ، فَأَمَّا اللَّحْنُ بِسُكُونِ الْحَاءِ فَإِمَالَةُ الْكَلَامِ عَنْ جِهَتِهِ الصَّحِيحَةِ فِي الْعَرَبِيَّةِ. يُقَالُ لَحَنَ لَحْنًا. وَهَذَا عِنْدَنَا مِنَ الْكَلَامِ الْمُوَلَّدِ، لِأَنَّ اللَّحْنَ مُحْدَثٌ لَمْ يَكُنْ فِي الْعَرَبِ الْعَارِبَةِ الَّذِينَ تَكَلَّمُوا بِطِبَاعِهِمُ السَّلِيمَةِ. وَمِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُمْ: هُوَ طَيِّبُ اللَّحْنِ، وَهُوَ يَقْرَأُ بِالْأَلْحَانِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا قَرَأَ كَذَلِكَ أَزَالَ الشَّيْءَ عَنْ جِهَتِهِ الصَّحِيحَةِ بِالزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَانِ فِي تَرَنُّمِهِ. وَمِنْهُ أَيْضًا: اللَّحْنُ: فَحْوَى الْكَلَامِ وَمَعْنَاهُ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [سورة سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم٣٠]. وَهَذَا هُوَ الْكَلَامُ الْمُوَرَّى بِهِ الْمُزَالُ عَنْ جِهَةِ الِاسْتِقَامَةِ وَالظُّهُورِ"[١].
- قال أبو عبيد :"واللحن فِي أَشْيَاء سوى هَذَا مِنْهُ: الْخَطَأ فِي الْكَلَام وَهُوَ بجزم الْحَاء، وَمن **اللّحن الترجّع في الْقرَاءَة بالألحان** " ٢.
- اللحن: "**صرف الكلام عن سننه الجاري عليه إما بإزالة الإعراب أو التصحيف**، وهو المذموم وذلك أكثر استعمالا، وإما بإزالته عن التصريح وصرفه إلى تعريض وفحوى، وهو محمود من حيث البلاغة، ومنه قولهم: "وخير الحديث ما كان لحنا" [٣،٤] .

---

١ – مقاييس اللغة لابن فارس ٢٣٩١٥ .

٢ – غريب الحديث لأبي عبيد ٢٣٣١٢ .

٣ – التوقيف على مهمات التعاريف ٢٨٨ .

٤ – النهاية لابن الأثير ٢٤١١٤ .

- واللَّحْن أَيْضًا: **الخَطأ في الإعراب**، فَهُوَ مِنَ الأضْداد.
- وبمعنى **الفطنة** : قَالَ الْخَطَّابِيُّ: "كَانَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ يَقُولُ: إِنَّ اللَّحْن بالسُّكون: الفِطْنة وَالْخَطَأُ سَواء، وعامَّة أَهْلِ اللُّغَةِ فِي هَذَا عَلَى خِلافه. قَالُوا: الفِطْنة بِالْفَتْحِ. وَالْخَطَأُ بِالسُّكُونِ"[1]
- وبمعنى **اللغة** : قال الخطابي : "قَالَ ابن الأعرابي: واللحن أيضا **اللغة** قَالَ وقد روي أن القرآن نزل بلحن قريش أي بلغتهم قَالَ ومنه قول عُمَر: تعلموا الفرائض والسنة واللحن: أي اللغة"[2].
- ويأتي أيضا بمعنى: واللحن **فحوى الكلام** ومعناه ومنه قول اللَّه: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾، وقال أبو عبيد: "وَمن اللّحن أَيْضا قَوْله تَعَالَى﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ القَوْلِ﴾ فَكَانَ تَأْوِيله وَالله أعلم فِي فحواه وَفِي مَعْنَاه"[3] .
- وبمعنى **الصوت** : نقل الخطابي: " واللحن **الصوت** أيضا " [4] .
- "اللحن هو **الغناء** **وترجيع الصوت والتطريب** يقال فلان لا يعرف لحن هذا الشعر أي لا يعرف كيف يغنيه ، واللَّحْنُ الَّذِي هُوَ **الفِطْنة** يُقَالُ مِنْهُ لَحَنْتُ لَحْناً إِذا فَهِمته وفَطِنته، قَالَهُ ابْنُ الأَعرابي وَجَعَلَهُ مُضارعَ لَحِنَ، بِالْكَسْرِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لعَلَّ بعضكم أَن يَكُونَ أَلْحَنَ

---

١ – المصدر السابق .
٢ – غريب الحديث للخطابي ٥٤٠١٢ .
٣ – غريب الحديث لأبي عبيد ٢٣٣١٢.
٤ – غريب الحديث للخطابي٥٤٠١٢ .

بِحُجَّتِهِ"[1] : أَي أَفْطَنَ لَهَا وأَحسَنَ تصرُّفاً.

- واللَّحْنُ الَّذِي هُوَ **التَّعْرِيض والإيماء**؛ قَالَ القتَّالُ الْكِلَابِيُّ:

"وَلَقَدْ لَحَنْتُ لَكُمْ لِكَيما تَفْهَموا، ... ووَحَيْتُ وَحْياً لَيْسَ بالمُرْتاب

وَمِنْهُ قَوْلُهُ، صلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ، وَقَدْ بَعَثَ قَوْمًا لِيُخْبِرُوه خبرَ قُرَيْشٍ: "الْحَنُوا لِي لَحْناً"[2]

أَي أَشيرا إِليَّ ولَا تُفْصِحا وعَرِّضا بِمَا رأَيتما، أَمرهما بِذَلِكَ لأَنهما رُبَّمَا أَخبرا عَنِ العَدُوِّ ببأْسٍ وقُوَّة، فأَحَبَّ أَن لَا يقفَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ"[3].

والمعنى الموافق لمبتغى البحث ومقصده **هو المعنى الأول وهو إمالة الكلام عن جهته الصحيحة في العربية .**

---

١ – أخرجه البخاري ك الشهادات باب من أقام البينة بعد اليمين ١٨٠١٣ .ومسلم ك الأقضية باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة ١٢٨١٥ ، كليهما من حديث أم سلمة رضي الله عنها .

٢ – أوردها ابن هشام في السيرة النبوية ٢٢١٢ ولم أقف عليها في أي من الكتب المسندة.

٣ – لسان العرب ٣٨٢١١٣.

المبحث الثاني
مدارس الرواة في إصلاح اللحن وهل كل لحن يرد

انقسم العلماء رحمهم الله تعالى تجاه إصلاح اللحن والتعامل معه إلى ثلاثة مدارس تبعا لنظرتهم للحن ورغبتهم في المحافظة على النص :

المدرسة الأولى :

وقد اتجه أصحاب هذه المدرسة إلى المحافظة على النص مطلقا دون أن تطاله يد التغيير حتى لو كان الوارد فيه لحنا بيّنا ، هذه المحافظة شملت عملية الرواية على وجهيها تحديثا وكتابة ، فقد كان جماعة من السلف يأبون تغيير اللحن مطلقا بأي صورة من صور التغيير .

منطلقاتهم في الأخذ بهذا الرأي :

- والهدف من هذا عندهم صيانة المنقول ، لأننا لو أجزنا تصويب اللحن من جهة المبدأ لكان ذلك مدخلا للعبث في النصوص المنقولة تحت دعوى تصويب اللحن .
- مع ما فيه من جراءة على النص ينبغي اتقاؤها لئلا يغير الإنسان ما ثبت شرعا وخفي عنه العلم بوجهه في اللغة فيقع في تحريف ما نقل عن الشرع دون بينة أو دليل ، أو أن يغير بالظن غير المستند إلى دليل فيقع فيما لا يجوز .
- كما أن لهم منطلقا آخر ألا وهو التحديث بما سمع على الهيئة والكيفية التي سمع بها دون زيادة أو نقصان ، وذلك لحديث :"فبلغه كما سمع"[1]

---

١ – جزء من حديث أخرجه الترمذي ك أبواب العلم عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع ٣٩٤١٤. وقال حديث حسن صحيح .

وتقع لائمة اللحن في هذه الحالة على من سمع منه الشيخ أو على من فوقه ، إبراءً للذمة وخروجا من العهدة .

- وجعله بعضهم سبيلا للنجاة من الوقوع في مدخل من مداخل الكذب ولون من ألوانه ، فقد عد بعضهم اللحن في الرواية من الراوي بعد سماعه معربا لونا من ألوان الكذب على الرواة "روى عَفَّانُ، قَالَ: سَمِعْتُ حَمَّادَ بْنَ سَلَمَةَ يَقُولُ لِإِنْسَانٍ: «إِنْ لَحَنْتَ فِي حَدِيثِي فَقَدْ كَذَبْتَ عَلَيَّ فَإِنِّي لَا أَلْحَنُ»[1] ، فلئلا يعد التصويب كذبا اجتنبوه.

هذا الموقف من السادة العلماء يشمل الرواية والتحديث ويشمل الكتاب والنسخ الخاصة بهم فلا يغيرون ما وجدوا فيها من لحن تحملوه ساعة سماعهم .

وقد كان هذا المنهج قديما في العلماء رضوان الله عليهم فقد أخرج الرامهرمزي في المحدث الفاصل بسنده عن "ابن جُرَيْج قال: كنَّا نريد أنْ نردَّ نافعًا عن اللَّحن فلا يرجع"[2].

وقال القاضي عياض : "الَّذِي اسْتَمَرَّ عَلَيْهِ عَمَلُ أَكْثَرِ الْأَشْيَاخِ نَقْلُ الرِّوَايَةِ كَمَا وَصَلَتْ إِلَيْهِمْ وَسَمِعُوهَا وَلَا يُغَيِّرُونَهَا مِنْ كُتُبِهِمْ حَتَّى أَطْرَدُوا ذَلِكَ فِي كَلِمَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ اسْتَمَرَّتِ الرِّوَايَةُ فِي الْكُتُبِ عَلَيْهَا بِخِلَافِ التِّلَاوَةِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهَا"[3].

وأخرج ابن أبي خيثمة في تاريخه بسنده "عن الأعمش عَنْ عِمَارَة، قَالَ:

---

١ – الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع٢٩١٢.

٢ – المحدث الفاصل ٥٤٥ .

٣ – الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (ص١٨٥).

كَانَ أَبُو مَعْمَر يَلْحَنُ فِي الْحَدِيْث إِرَادَةً أَنْ يُتَّبَعَ مَا سُمِعَ»[1]

حتى أن بعضهم من تشدده في هذا الباب كان يمتنع من تغيير اللحن حتى في بعض كلمات القرآن المروية أثناء الأحاديث، قال القاضي عياض : "أَطْرَدُوا ذَلِكَ فِي كَلِمَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ اسْتَمَرَّتِ الرِّوَايَةُ فِي الْكُتُبِ عَلَيْهَا بِخِلَافِ التِّلَاوَةِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهَا ولَم يجئ فِي الشَّاذِ مِنْ ذَلِكَ فِي الْمُوَطَّأِ وَالصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهَا حِمَايَةٌ لِلْبَابِ"[2]

الفريق الثاني : ووقف أناسي من أهل العلم موقفا وسطا ، بين رغبتهم في المحافظة على النص وتجنيبه التحريف على ما ذكرنا مسبقا وبين يقينهم في وقوع اللحن في بعض الكلمات أو الحروف مما لا يصح إمراره على صورته لتيقن وقوع الخطأ فيه فذهبوا مذهبا وسطا ، وهم فيه على أصلهم ومبدئهم من إبقاء الأصل على حاله دون تغيير ، لكن لِمَا قدّمت من علمهم اليقيني بوقوع اللحن والخطأ صاروا إلى **التنبيه على هذا اللحن** ، فإن كانت الرواية تحديثا وإسماعا في مجلس تحديث نبهوا حال الرواية على موطن اللحن ؛ بأن يقرأوا الرواية على ما وردت به من لحن ثم يتبعوه بالنص على الصواب ، وإن كان اللحن في كتاب ونحو ذلك فإنهم يصوبون اللحن في حواشي الكتاب .

قال القاضي عياض : "لَكِنَّ أَهْلَ الْمَعْرِفَةِ مِنْهُمْ يُنَبِّهُونَ عَلَى خَطَئِهَا عِنْدَ السَّمَاعِ وَالْقِرَاءَةِ وفى حَوَاشِي الْكُتُبِ وَيَقْرَءُونَ مَا فِي الْأُصُولِ عَلَى مَا بَلَغَهُمْ"[3]

ولهم في التصويب طرائق يأتي الحديث عنها بإذن الله تعالى .

---

١ – التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (٣/ ١٩٩).

٢ – «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع» (ص١٨٦).

٣ – المصدر السابق .

المدرسة الثانية : إصلاح اللحن :

وهذه المدرسة اتفق أصحابها على مبدأ إصلاح اللحن ، لكنهم اختلفوا في دوافع الإصلاح والقدر المجيز الموجب للإصلاح .

الفريق الأول : من أجاز إصلاح اللحن مطلقا ، وهذا الإصلاح يكون في وجهي الرواية المنطوقة والمكتوبة ، فإن سمع الحديثَ ملحونا وجب عليه روايته على الوجه الصحيح ، وإن نسخ من أصل وفيه لحن وجب عليه أن ينسخ على الصحيح ولا ينقل اللحن ولا يرويه مطلقا

منطلقاتهم في الأخذ بهذا الرأي :

- ومستند هؤلاء أن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عربي اللسان والبيان وهو سيد الفصحاء صلوات الله عليه وآله وسلم لا يقع منه لحن أبدا وكذا صحابته الكرام رضوان الله عليهم كانوا عربا فصحاء ، فلا يقع منهم لحن أبدا ، وكل لحن جاء في مروي من المرويات إنما وقع ممن دونهم .
- هذا اللحن الواقع هو تغيير لما روي عن سيدنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن الصحابة الكرام رضوان الله عليهم ، هذا التغيير واللحن عده بعض العلماء ضربا من ضروب التحريف غير المقصود ، وقد أمرنا معاشر المحدثين بنفي التحريف ، ولذا أوجبوا التغيير في كل لحن وقفوا عليه صيانة للسنة أن يروى فيها ما ليس منها .
- ولأن من اللحن ما إذا بقي غير المعنى المقصود من الدليل ، وفي ذلك يقول الرامهرمزي : "قال القاضي: أمَّا تغيير اللَّحن فوجوبه ظاهر؛ لأنَّ مِن اللَّحن ما يُزيل المعنى ويُغيِّره عن طريق حُكْمِه، وكثيرٌ من رواة الحديث لا يَضبطون الإعرابَ ولا يُحسِنونه، وربَّما حرَّفوا الكلامَ عن

وجهه، ووضعوا الخِطاب في غير موضعه، وليس يلزم مَن أخذَ عن هذه الطائفة أنْ يحكيَ ألفاظَهم إذا عرف وجهَ الصواب، إذا كان المرادُ من الحديث معلومًا ظاهرًا، ولفظُ العرب به معروفًا فاشيًا، ألَا ترى أنَّ المحدِّث إذا قال: «لا يؤمُّ المُسافرَ المُقيمُ» فنصب «المسافرَ»، ورفع «المُقيمُ»، وكذلك: «لا يؤمُّ المُقيَّدَ المُطلَقُ» فنصب «المُقيَّدَ» ورفع «المُطلَقُ» كان قد أحال"[1]

روى ابن أبي خيثمة : «حَدَّثَنا ابْنُ الأَصْبَهَانِيّ، قال: حدثنا ابن نمير، عَنْ شَرِيْك، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ والقاسم وعامر وعَطَاء عَنِ الرَّجُلِ يُحَدِّثُنِي بالْحَدِيْث يَلْحَنُ أُحَدِّث بِهِ كَمَا سمعتُ أَوْ أَعْرِبه؟ قَالَ: بِلْ أعْرِبْه»[2] .

وأخرج الرامهرمزي في المحدث الفاصل بسنده عن «عن محمد ابن عبدالله بن عمرو بن عُثمان قال: إذا سمعتَ الحديثَ فيه اللَّحْنَ والخطأَ، فلا تُحَدِّثْ إلَّا بالصَّواب؛ إنَّهم لم يكونوا يَلْحَنون»[3]

وروى أيضا "عن الحسن بن علي الحُلْواني قال: ما وجدتُم في كتابي عن عفَّان لحنًا فعرِّبوه؛ فإنَّ عفَّانًا كان لا يَلحن. وقال لنا عفَّان: ما وجدتُم في كتابي، عن حَمَّاد بن سَلَمة لحنًا فعرِّبوه؛ فإنَّ حَمَّادًا كان لا يَلحن. وقال حَمَّاد: ما وجدتُم في كتابي عن قتادة لحنًا فعرِّبوه؛ فإنَّ قتادة كان لا يَلحن"[4].

وروى البيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى : "أخبرنا أبو عبد الله،

---

١ – المحدث الفاصل (ص٥٤٣).

٢ – التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة ٢١٩/٢ . وروى البيهقي مثله في المدخل إلى السنن الكبرى ٢٥٣/١.

٣ – المحدث الفاصل (ص٥٤٢)

٤ – المحدث الفاصل (ص٥٤١)

حدثني إسماعيل بن أحمد الجرجاني، حدثنا عبد الله بن محمد بن سلم المقدسي، حدثنا هشام بن عمار قال: سمعت الوليد بن مسلم يقول: سمعت الأوزاعي يقول: لا بأس بإصلاح اللحن والخطأ والتحريف في الحديث، .. وأخبرنا أبو عبد الله، حدثني أبو الوليد الفقيه، حدثنا الحسن بن سفيان، حدثنا أحمد بن عيسى المصري، حدثنا بِشْر بن بكر قال: سئل الأوزاعي فقيل له: يا أبا عمرو، الرجل يسمع الحديث عن النبي – صلى الله عليه وسلم – فيه لحن، أيقيمه على عربيته؟ قال: نعم، إن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لا يتكلم إلا بعربي"[1] .

بل كان بعض العلماء يطلب من طلابه عرض الحديث على أهل العربية ليقوّموا ما كان فيه من لحن ، روى البيهقي عن عبد الله بن المبارك أنه كان يقول: "إذا سمعتم مني الحديث، فاعرِضوه على أصحاب العربية ثم أحكموه"[2].

وقد انقسم أصحاب هذه المدرسة إلى ثلاثة أقسام ، كان الحامل لهم في الانقسام تباينهم في تحديد الأولوية هل هي لبقاء النص سليما أن تطاله يد عابث دون بينة أو باجتهاد خاطئ أم لمصحلة الرواية على الوجه الصواب حرصا على إيصال السنة على الوجه الذي يُعتقد أنه هو الصواب ، فانقسموا إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : من قال بالتصويب مطلقا دون احتراز ولا قيد ولا شرط ، فكل لحن يصوب فاحشا كان أم غير فاحش صغيرا كان أم كبيرا ، والوجهة والمقصد من هذا درء الخطأ عن الحديث الشريف ورده خطأ الراوي إلى

١-المدخل إلى السنن الكبرى (١/ ٢٥٣).

٢ – المدخل إلى السنن الكبرى (١/٢٥٤).

صوابه ، فكأن الذي يصوب الخطأ يستمع للراوي يقع في الخطأ أثناء القراءة فيرده إلى الصواب ، فكان تصويبه للحن نحوا من هذا الفعل، فقد روى الرامهرمزي في المحدث الفاصل بسنده عن «عن محمد بن عبد الله ابن عمرو بن عُثمان قال: إذا سمعتَ الحديثَ فيه اللَّحْنَ والخطأَ، فلا تُحَدِّثْ إلَّا بالصَّواب؛ إنَّهم لم يكونوا يَلْحَنون»[1]

القسم الثاني : من قال بتصويب ما لا وجه له في العربية ، والفرق بين هذا القول وبين سابقه أن المصوبَ الخطأَ ربما كان ذو قلم متهور فيسارع لتصويب شيء بدا له أنه لحن ، وهو على الحقيقة ليس لحنا لكونه جاء على وجه من وجوه العربية غير المشهورة ، لأن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يحدث كل قوم بلسانهم ، فقد أوتي جوامع الكلم صلى الله عليه وآله وسلم ، فربما سارع من لا إحاطة له ولا علم باللغة بتصويب ما صح وثبت عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، روى القاضي عياض عن النسائي : " سُئِلَ أَبُو عَبْدِالرَّحْمَنِ النَّسَائِيُّ عَنِ اللَّحْنِ فِي الْحَدِيثِ فَقَالَ إِنْ كَانَ شَيْئًا تَقُولُهُ الْعَرَبُ وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ لُغَةِ قُرَيْشٍ فَلَا يُغَيَّرُ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُكَلِّمُ النَّاسَ بِلِسَانِهِمْ وَإِنْ كَانَ مَالَا يُوجَدُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ فَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَلْحَنُ"[2].

ويقول ابن الصلاح : "وَكَثِيرًا مَا نَرَى مَا يَتَوَهَّمُهُ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ خَطَأً – وَرُبَّمَا غَيَّرُوهُ – صَوَابًا ذَا وَجْهٍ صَحِيحٍ، وَإِنْ خَفِيَ، وَاسْتُغْرِبَ لَا سِيَّمَا فِيمَا يَعُدُّونَهُ خَطَأً مِنْ جِهَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَذَلِكَ لِكَثْرَةِ لُغَاتِ الْعَرَبِ وَتَشَعُّبِهَا"[3]

---

١ – المحدث الفاصل (ص٥٤٢)

٢ – الإلماع ١٨٣.

٣ – مقدمة ابن الصلاح ٢١٩ .

ولذا كان هذا الرأي المقيد لعملية إطلاق التصويب أقوم قيلا ، وقد ضرب القاضي عياض المثل بأحد العلماء ممن سبق قلمهم بتعديل وتغيير ما اعتقد كونه خطأ رغم صحته على وجه من وجوه العربية ، وهو القاضي أبو الوليد هشام بن أحمد الكناني الوقشي وقد وقع في نحو هذا الذي ذكرت عاليه فقال القاضي عياض رحمه الله تعالى : "وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْسُرُ عَلَى الْإِصْلَاحِ وَكَانَ أَجْرَأَهُمْ عَلَى هَذَا مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ الْقَاضِي أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ أَحْمَدَ الْكِنَانِيُّ الْوَقْشِيُّ فَإِنَّهُ لِكَثْرَةِ مُطَالَعَتِهِ وَتَفَنُّنِهِ كَانَ فِي الْأَدَبِ وَاللُّغَةِ وَأَخْبَارِ النَّاسِ وَأَسْمَاءِ الرِّجَالِ وَأَنْسَابِهِمْ وَثُقُوبِ فَهْمِهِ وَحِدَّةِ ذِهْنِهِ جَسَرَ عَلَى الْإِصْلَاحِ كَثِيرًا وَرُبَّمَا نَبَّهَ عَلَى وَجْهِ الصَّوَابِ لَكِنَّهُ رُبَّمَا وَهَمَ وَغَلِطَ فِي أَشْيَاءٍ مِنْ ذَلِكَ وَتَحَكَّمَ فِيهَا بِمَا ظَهَرَ لَهُ أَوْ بِمَا رَآهُ فِي حَدِيثٍ آخَرَ وَرُبَّمَا كَانَ الَّذِي أَصْلَحَهُ صَوَابًا وَرُبَّمَا غَلِطَ فِيهِ وَأَصْلَحَ الصَّوَابَ بِالْخَطَأِ"[1] .

القسم الثالث : من اشترط لتصويب اللحن أن يكون اللحن فاحشا ، فهذا الذي يجوز تغييره، فإن لم يكن اللحن فاحشا فلا يرى هذا الفريق تغييره ، ويرون المصلحة في الإبقاء عليه مع التنبيه عليه ، ومفهوم فحش اللحن الذي ذكروه يتعلق بكون هذا اللحن يغير المعنى أو يكون خطأ بينا لا ريبة في ظهوره ، وفي ذلك يقول الخطيب : "والذي نذهب إليه : رواية الحديث على الصواب وترك اللحن فيه ، وإن كان قد سمع ملحونا ، لأن ما يحيل الأحكام ويصير الحرام حلالا والحلال حراما فلا يلزم اتباع السماع فيما هذه سبيله"[2]

وكان هذا هو مذهب الإمام أحمد رضي الله عنه ، فقد روى عبد الله ابن أحمد عن أبيه : "كـــان إذا مر بأبي لحن فاحش غيره ، وإذا كان لحنا سهلا

---

١ – الإلماع ١٨٦ .

٢ – الجامع ٢٣١٢.

تركه ، وقال :كذا قال الشيخ"[1]

وسئل رحمه الله تعالى "يجيز الحديث فيه اللحن وشيء فاحش فترى أن يغير أو يحدث به كما سمع ؟ فقال : يغيره شديدا، إن سيدنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه لم يكونوا يلحنون ، إنما يجيئ اللحن ممن دونهم"[2]

ويميل الباحث لهذا الرأي لاختيار أكابر المحدثين له واعتمادهم إياه ، وهو الأحوط بين كل الآراء ، فهو يأخذ بالحيطة فلا يتسارع القائلون به لتغيير كل لحن يقع بين أيديهم ، ولا هو الذي يترك ما فحش من اللحن وظهر ولا يخفى على ذي لب وعقل فيتداركه ،صيانةً للسنة الشريفة وتنزيها لمقام سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يكون صدر هذا اللحن من جنابه الشريف .

- ومن أدلتهم على جواز إصلاح اللحن

قال السخاوي : "وَاحْتَجَّ ابْنُ الْمُنَيِّرِ لِهَذَا الْمَذْهَبِ بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَدِيثِ: (نَضَّرَ اللَّهُ) : فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ ، يَعْنِي لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِشَارَةِ إِلَى عَدَمِ تَقْلِيدِ الرَّاوِي فِي كُلِّ مَا يَجِيءُ بِهِ وَكَذَا احْتَجَّ لَهُ ابْنُ فَارِسٍ بِقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ: (فَبَلَّغَهَا كَمَا سَمِعَ) لِكَوْنِ الْمُرَادِ بِهِ: كَمَا سَمِعَ مِنْ صِحَّةِ الْمَعْنَى وَاسْتِقَامَتِهِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا نَقْصٍ ، وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ كَمَا رُوِّينَا فِي (جَامِعِ الْخَطِيبِ) : إِذَا كَتَبَ لَحَّانٌ، وَعَنِ اللَّحَّانِ آخَرُ مِثْلُهُ.وعَنِ الثَّانِي ثَالِثٌ مِثْلُهُ صَارَ الْحَدِيثُ بِالْفَارِسِيَّةِ. وَنَحْوُهُ مَا قِيلَ فِي تَرْكِ الْمُقَابَلَةِ كَمَا تَقَدَّمَ"[3]

---

١ – الكفاية ١٨٧ .

٢– الجامع لعلوم الإمام أحمد ٤٧٣/١٥ وعزاه إلى مسائل ابن هانئ النيسابوري ٢٢٩٤.

٣ – فتح المغيث ١٧٠/٣.

- وكذلك كلام الاصمعي السابق في عد ذلك لونا من الكذب فكل ما فيه ابتعاد عن الكذب ونفي له فهو مأمور به ، وإصلاح اللحن فيه نفي للخطأ والكذب واللحن عن حديث سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتعين .

المدرسة الثالثة : عدم رواية الحديث الملحون مطلقا :

وهذا الرأي روي عن العز بن عبد السلام رحمه الله تعالى ، ومنطلق هذا الرأي أن اللحن ليس هو لفظ سيدنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرواية الحديث على اللحن فيها نسبة شيء لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقله ، ورواية اللحن على الصواب كذب على الشيخ لأنه لم يسمعه من الشيخ على صورة الصواب .

قال ابن دقيق العيد: "وَسمعت من شَيخنَا أبي مُحَمَّد بن عبد السَّلَام وَكَانَ أحد سلاطين الْعلمَاء يرى فِي هَذِه الْمَسْأَلَة بِمَا لم أره لأحد وَهُوَ أَن هَذَا اللَّفْظ المختل لَا يرْوى على الصَّوَاب وعَلى الْخَطَأ ، أما على الصَّوَاب فَلِأَنَّهُ لم يسمع من الشَّيْخ كَذَلِك وَأما على الْخَطَأ فَلِأَن رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم لم يقلهُ كَذَلِك" [1].

وقال ابن كثير : "ومن الناس من إذا سمع الحديث ملحوناً عن الشيخ ترك روايته، لأنه إن تبعه في ذلك، فالنبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يلحن في كلامه، وإن رواه عنه على الصواب، فلم يسمعه منه كذلك"[2]

وأقول –والله أعلم– : وهذا الرأي يهدر رواية ثابتة عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عرض لها عارض اللحن فغير في بعض كلماتها ،

---

١ – الاقتراح في بيان الاصطلاح ص ٤٤.

٢ – الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث» (ص١٤٥

أفلهذا تترك الأحاديث؟! ، وفي روايةِ ما لَحَنَ فيه الراوي بالمعنى مندوحةٌ عن إهدار الحديث بالكلية ، فإن التعبد به قائم والعمل به واجب كان به لحن أم لا ، نعم لسنا متعبدين بالكلام الملحون ، لكن أصل الحديث قائم والأخذ به واجب ، ولذا فإن هذا الرأي الذي تفرد به العز بن عبد السلام رحمه الله تعالى يخالف كل أهل العلم الذين سبقوه سواء منهم من منع التصويب والتغيير أو من أجازه ولو بشروط ، ويوقعنا في مأزق إهدار الأحاديث التي أصابها لحن دون أن ينص على تمييز قدر اللحن في الحديث قليلا كان أم كثيرا ، ويرى الباحث أن اللحن الذي وقع في عامة ما جرى منهم كان لحنا بسيطا لا يطال كل الحديث بأكمله وإلا صار الحديث بالفارسية لا صلة له بالعربية ، ومن كان هذا حاله فلا يجوز تحمل الحديث منه ولا سماعه ولا النقل عنه ، فلما ثبت ما قدمناه من كون اللحن وإن فحش فإنه لا يطال كل أجزاء الحديث – بحكم الواقع المشاهد في كلامهم –فإن إهدار الحديث بكليته أمر عظيم يجب اجتنابه ، والله أعلم .

المبحث الثالث
مناهج العلماء في تصويب اللحن عند من يجوز تصويب اللحن

- اختلف العلماء رحمهم الله تعالى في طرائق تصويب اللحن إذا وقع ، تبعا لاختلافهم في مبدأ التغيير في النص ذاته ، وتبعا لموقع اللحن ، فمنه ما يكون في الإسناد ومنه ما يكون في المتن ، ومنه ما يكون بتغير الإعراب..، وبيان ذلك فيما يلي :
- فاللحن إن وقع في الإسناد :

له صور ثلاث : **الأولى** : الخطأ في نطق بعض أسماء الرواة مثل حُصَين ينطقها حَصِين .

الثانية: الخطأ بحذف حروف من الأسماء ونحو ذلك كان يقول عن جريج بدل ابن جريج. **الثالثة**: إسقاط اسم من الإسناد وصورته أن يسقط راوٍ معروف ، ومثاله: عن عروة، عن عمرة أنها قالت: «كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يُدني إليَّ رأسه فأُرَجِّله»[1] . أسقط الراوي "عن عائشة" فقد قال الخطيب البغدادي "كَانَ هَذَا الْحَدِيثُ فِي أَصْلِ ابْنِ مَهْدِيٍّ: عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمِنِ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُدْنِي إِلَيَّ رَأْسَهُ ، وَقَدْ سَقَطَ ذِكْرُ عَائِشَةَ ، وَالْحَدِيثُ مَحْفُوظٌ لَا يُخْتَلَفُ عَلَى مَالِكٍ فِيهِ ، أَنَّهُ عَنْ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ ، مَعَ اسْتِحَالَةِ كَوْنِ عَمْرَةَ مُدْرِكَةً لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"[2]

---

١ – حديث عائشة هذا أخرجه مسلم في صحيحه ك الحيض باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله ١٦٧/١.

٢ – الكفاية ٢٥٢.

درجة هذا اللون من اللحن :

عد العلماء هذا اللون من اللحن لحنا خفيفا محتملا يجوز تغييره حتى عند أولئك الذين كانوا يحتاطون في تغيير اللحن ويتحرجون منه كالإمام أحمد وغيره ، قال السخاوي رحمه الله تعالى: "اللحن الناشئ عن سقط خفيف فليأت في الأصل ونحوه رواية وإلحاقا (بِمَا لَا يَكْثُرُ) مِمَّا هُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَ الْوَاقِفِ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ عَلَيْهِ، (كَابْنٍ) مِنْ مِثْلِ: ثَنَا حَجَّاجٌ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ. وَ " أَبِي " فِي الْكُنْيَةِ وَنَحْوِهِمَا إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ مِنَ الْكِتَابِ فَقَطْ لَا مِنْ شَيْخِهِ، (وَ) كَـ (حَرْفٍ حَيْثُ لَا يُغَيِّرُ) إِسْقَاطُهُ الْمَعْنَى، فَإِنَّ مِثْلَ هَذَا كُلِّهِ لَا بَأْسَ بِرِوَايَتِهِ (وَ) إِلْحَاقِهِ مِنْ غَيْرِ تَنْبِيهٍ عَلَى سُقُوطِهِ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ حَيْثُ قَالَ لَهُ أَبُو دَاوُدَ صَاحِبُ السُّنَنِ: وَجَدْتُ فِي كِتَابِي حَجَّاجٌ، عَنْ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ؛ يَجُوزُ لِي أَنْ أُصْلِحَهُ ابْنَ جُرَيْجٍ؟ فَقَالَ: أَرْجُو أَنْ يَكُونَ هَذَا لَا بَأْسَ بِهِ. وَسَأَلَهُ ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَسْمَعُ الْحَدِيثَ فَيَسْقُطُ مِنْ كِتَابِهِ الْحَرْفُ مِثْلُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ وَنَحْوُ ذَلِكَ، أَيُصْلِحُهُ؟ فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ أَنْ يُصْلِحَهُ. وَرَوَى أَبُو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ عَنْ شَيْخٍ لَهُ حَدِيثًا قَالَ فِيهِ: عَنْ بُحَيْنَةَ. وَقَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: إِنَّمَا هُوَ ابْنُ بُحَيْنَةَ، وَلَكِنَّهُ كَذَا قَالَ"[1]

"وَعَنْ أَبِي الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُنَادِي قَالَ: كَانَ جَدِّي لَا يَرَى بِإِصْلَاحِ الْغَلَطِ الَّذِي لَا يُشْكُّ فِي غَلَطِهِ بَأْسًا. وَرُبَّمَا نَبَّهَ فَاعِلَهُ عَلَيْهِ، فَقَدْ حَدَّثَ أَبُو جَعْفَرٍ الدَّقِيقِيُّ بِحَدِيثٍ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَزَعَةَ، وَقَالَ: كَذَا فِي كِتَابِي، وَالصَّحِيحُ عَنْ أَبِي قَزَعَةَ"[2]

ويندرج تحت هذا ما كان يقع من بعض الرواة الأعاجم الذين يصعب

---

١ – فتح المغيث ٣/١٧٤.

٢ – فتح المغيث ٣/١٧٤.

عليهم للعجمة نطق بعض الحروف ، كما كان يقع من مكحول ، فنحو هذا من اللحن الخفيف .

وجعل الطيبي رحمه الله تعالى ما هذا حاله أن يكون طريقة تصويبه بإضافة كلمة يعني قال رحمه الله تعالى :"وإن علم أن بعض الرواة أسقطه وإنَّ مَن فوقه أتى به، ألحق الساقط في نفس الكتاب **مع كلمة يعني**"[1]

لكن هذا اللون الأخير والذي هو اللحن بإسقاط اسم راوٍ من الإسناد لحن خطير فإن هذا اللحن إن كثر دل على أن راويه لا يضبط الأسانيد ويخرج صاحبه من دائرة اللحن البسيط إلى دائرة الخطأ الفاحش وخفة الضبط مما يقضي عليه بعدم الحفظ وعدم قبول الحديث .

إن كان الخطأ في المتن :

اللحن في المتن على قسمين ، الأول : لحن خفيف ، الثاني : لحن شديد

فاللحن الخفيف كإسقاط حرف من كلمة

فإن كان الخطأ خفيفا "قِيلَ لِمَالِكٍ: أَرَأَيْتَ حَدِيثَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُزَادُ فِيهِ الْوَاوُ وَالْأَلِفُ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ؟ فَقَالَ: أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَفِيفًا"[2].

وإن كان اللحن شديدا فإن العلماء رحمهم الله تعالى قد تنوعت أساليبهم في تصويب هذا اللحن ، وسأسوقها فيما يلي :

إصلاح اللحن في المكتوب :

أ- **أفضل ما يصوب به اللحن أن ترد هذه الجملة التي أصابها اللحن في حديث آخر** فيُعتمد في تصويبها على ما ورد في الحديث النبوي الآخر ، وهذا لئلا يكون التصويب من عند الإنسان نفسه مخافة أن

---

١ – الخلاصة في معرفة الحديث ١٤٤.

٢ – الكفاية ص ٢٥٠ .

يكون أخطأ في التصويب أو ظن أن هذا لحنا وليس بلحن ، قال القاضي عياض: «وَأَحْسَنُ مَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي الْإِصْلَاحِ أَنْ تُرَدَّ تِلْكَ اللَّفْظَةُ الْمُغَيَّرَةُ صَوَابًا فِي أَحَادِيثَ أُخْرَى فَإِنَّ ذَاكِرَهَا عَلَى الصَّوَابِ فِي الْحَدِيثِ أَمِنَ أَنْ يَقُولَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسلم مالم يَقُلْ»[1].

ب- التضبيب على ما في الأصل من لحن أو خطأ :

والتضبيب طريقة اخترعها العلماء للتنبيه على وجود خطأ في المكتوب دون التعرض له بالحذف أو التغيير الظاهر .

قال الطيبي رحمه الله تعالى : "إن وقع في الرواية لحن أو تحريف .. الصواب تقريره في الأصل على حاله مع التضبيب عليه وبيان صوابه في الحاشية إذا كان التحريف في الكتاب"[2].

وكيفية التضبيب أن يرسم "صـــــــــــ" فوق الكلمة المراد التنبيه على كونها لحنا ، قال ابن جماعة "الضبة وهي صورة رأس الصاد صـــ تكتب فوق الكتابة غير متصلة بها ، فإذا تحققه بعد ذلك وكان المكتوب صوابا زاد تلك الصاد حاء فتصير صح ، وإلا كتب الصواب في الحاشية"[3]

والتضبيب في حقيقته يحمل معنين :

الأول : إشارة إلى شك الراوي في خطأ الراوية التي بين يديه ، وأنه لا زال يبحث عن صوابها وتنبيه للقارئ من بعده على ضرورة التيقن ، فإذا ما تيقن من صوابها وكان شكه في غير محله أضاف إليها " ح" لتصبح " صح " دليل على صحة المكتوب وعدم صحة ما ذهب إليه من شك في صحتها وأن

---

١ – «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع» (ص١٨٧

٢ – الخلاصة في معرفة الحديث ص١٤٣

٣ – تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم .ص ١٣٢.

الأصل بقاء الحال على ماهو عليه .

المعنى الثاني : إشارة إلى تحقق الخطأ وهو في هذه الحالة يضبب الأصل ويكتب في الحاشية أو هامش النسخة صواب الجملة التي وقف عليها .

"لَكِنَّ أَهْلَ الْمَعْرِفَةِ مِنْهُمْ يُنَبِّهُونَ عَلَى خَطَئِهَا عِنْدَ السَّمَاعِ وَالْقِرَاءَةِ وفى حَوَاشِي الْكُتُبِ وَيَقْرَءُونَ مَا فِي الْأُصُولِ عَلَى مَا بَلَغَهُمْ"[1]

- وقال السخاوي "يبين ذلك بالتضبيب فيكتب ضبة أو صح إذا زال الشك منه وتيقن من صوابها ، (وكَتَبُوا) أَيْ: مَنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ أَهْلِ التَّقْيِيدِ وَمَنْ تَأَسَّى بِهِمْ: (صَحَّ) تَامَّةً كَبِيرَةً، أَوْ صَغِيرَةً وَهُوَ أَحْسَنُ (عَلَى) أَيْ: فَوْقَ (الْمُعَرَّضِ) مِنْ حَرْفٍ فَأَكْثَرَ (لِلشَّكِّ) أَوِ الْخِلَافِ فِيهِ لِأَجْلِ تَكْرِيرٍ أَوْ غَيْرِهِ (إِنْ نَقَلَا) أَيْ: رِوَايَةً (وَمَعْنًى ارْتُضِيَ) الْمُصَحَّحُ عَلَيْهِ إِشَارَةً بِهَا إِلَى أَنَّهُ لَمْ يَغْفُلْ عَنْهُ، وَأَنَّهُ قَدْ ضَبَطَ وَصَحَّ عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ لِئَلَّا يُبَادِرَ الْوَاقِفَ مَنْ لَمْ يَتَأَمَّلْ إِلَى تَخْطِئَتِهِ. وَقَالَ يَاقُوتٌ الرُّومِيُّ ثُمَّ الْحَمَوِيُّ الْكَاتِبُ: بَلْ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ كَانَ شَاكًّا فِيهِ فَبَحَثَ فِيهِ إِلَى أَنْ صَحَّ فَخَشِيَ أَنْ يُعَاوِدَهُ الشَّكُّ فَكَتَبَهَا لِيَزُولَ عَنْهُ الشَّكُّ فِيمَا بَعْدُ"[2]
- "وَإِنْ كَانَ مَا وَقَعَ فِي الرِّوَايَةِ خَطَأً مَحْضًا عِنْدَ كُلِّ وَاقِفٍ عَلَيْهِ، كَتَبَ فَوْقَهُ (كَذَا) صَغِيرَةً، كَمَا قَالَهُ ابْنُ الْجَزَرِيِّ وَتَبِعَهُ غَيْرُهُ، وَبَيَّنَ الصَّوَابَ بِالْهَامِشِ"[3]

ج- التصويب مطلقا وهذا لازم قول من قال بإصلاح اللحن مطلقا :

والمقصود به التصويب في الأصل دون التنبيه على الخطأ أو تصويبه في

---

١ - الإلماع ١٨٦.

٢ - فتح المغيث ٣/٩٣.

٣ - فتح المغيث ٣/٩٣.

الحاشية ، بل يستبدل الخطأ بالصواب مطلقا ، وقد تكلم جماعة من العلماء في هذا الوجه من التصويب وقالوا بوجاهته وصحته في حالات منها :

- إن علم أن شيخه رواه على الخطأ .
- إن رآه في كتابه وغلب على ظنه أنه من كتابه لا من شيخه اتجه إصلاحه في كتابه وروايته
- لو اندرس من كتابه بعض الإسناد أو المتن، فإنه يجوز إصلاحه من كتاب غيره إذا عرف صحته ووثق به .
- وإذا وجد كلمة من غريب العربية أو غيرها وهي غير مضبوطة وأشكلت عليه، جاز أن يسأل عنها أهل العلم بها ويرويها على ما يخبرونه، رُوي ذلك عن أحمد وإسحاق.

كل هذه الصور المذكورة جوز جماعة من العلماء فيها التصويب المطلق للحن دون التنبيه عليه * **ووجه قولهم هذا مبني على التيقن من حصول الخطأ .**

كما قال القاضي عياض عن القاضي الوقشي فإنه "جَسَرَ عَلَى الْإِصْلَاحِ كَثِيرًا وَرُبَّمَا نَبَّهَ عَلَى وَجْهِ الصَّوَابِ .. وَتَحَكَّمَ فِيهَا بِمَا ظَهَرَ لَهُ أَوْ بِمَا رَآهُ فِي حَدِيثٍ آخَرَ"[1]

فرع على هذا القول :

فرق العلماء رحمهم الله تعالى في تصويب اللحن في الكتابة بين ما إذا كان الإصلاح بزيادة شيء يغير المعنى ، وبين ما كانت الزيادة فيه لا تغير المعنى ، فألزموا ما كان الإصلاح فيه بإضافة شيء يغير المعنى أن يتم

---

١ – الإلماع ١٨٦ .

التنبيه على موضع اللحن السابق ، وبرروا ذلك ليسلم جانب الراوي من معرة الخطأ أو من التقول على شيخه ما لم يقل .

"وإذا كان الإصلاح بزيادة شيء قد سقط، فإن لم يغاير معنى الأصل فعلى ما سبق، وإن كان الإصلاح بزيادة تشتمل على معنى مغاير لِما وقع في الأصل، تأكد فيه الحكم بأن يَذكرَ ما في الأصل مقروناً بالتَّنبيه على ما سقط، ليسْلَم من مَعرَّة الخطأ، ومن أن يقول على شيخه ما لم يقل" .

ويظهر لي والله أعلم أن يميز الساقط الذي أضافه حتى ولو لم يتغير المعنى كأن يضعه بين معقوفين أو يميزه بلون مختلف في الكتابة ونحو ذلك من أدوات تمييز بعض النص .

- وقال ابن الملقن : «إِذا كَانَ الْإِصْلَاح بِزِيَادَة سَاقِط فَإِن لم يغاير معنى الأَصْل فَهُوَ على مَا سبق كنحو مَا رُوِيَ عَن مَالك أَنه سُئِلَ عَن زِيَادَة الْوَاو وَالْألف مَعَ اتِّفَاق الْمَعْنى فَقَالَ أَرْجُو أَن يكون خَفِيفا»[1].

د- التصويب بإضافة كلمة "يعني"

وذلك بإبقاء الأصل على حاله سواء كان اللحن سقطا أو نقصا في حروف أو نحو ذلك ، وإضافة كلمة " يعني " للتنبيه على أن ما بعدها تصويبٌ لما قبلها من خطأ .

وكيفية ذلك في السقط

- وإن علم أن بعض الرواة أسقطه وإنَّ مَن فوقه أتى به، ألحق الساقط في نفس الكتاب مع كلمة "يعني".

"مثاله: عن عروة، عن عمرة أنها قالت: «كان رسول الله – صلى الله

---

١ – المقنع ١/٣٨٠ .

عليه وسلم – يُدني إليَّ رأسه فأُرَجِّله»[1]. أسقط الراوي "عن عائشة" ولا بُدَّ من ذكرها لما علِمنا أن المحاملي كذلك رواه فإذا ألحقنا الساقط قلنا: عن عمرة يعني عن عائشة أنها قالت"[2].

تصويب اللحن في حال السماع

لهم فيه مذاهب أيضا

الأول : أن يقرأه على الصواب ثم ينبه على وجه اللحن الذي ورد ، قال الطيبي :"وأما في السماع فالأَولى أن يقرأه على الصواب ثم يقول: وفي روايتنا أو عند شيخنا أو في طريق فلان كذا"[3]

الثاني : أن يقرأ ما في الأصل على وجه اللحن ثم ينبه على الصواب عقب قراءته وله أن يقرأ ما في الأصل ثم يذكر الصواب، وقال عياض : "لَكِنَّ أَهْلَ الْمَعْرِفَةِ مِنْهُمْ **يُنَبِّهُونَ عَلَى خَطَئِهَا عِنْدَ السَّمَاعِ** وَالْقِرَاءَةِ وفى حَوَاشِي الْكُتُبِ وَيَقْرَءُونَ مَا فِي الْأُصُولِ عَلَى مَا بَلَغَهُمْ"[4]

الثالث : أما إذا كان الإصلاح عند قراءة النص ذي اللحن بإضافة شيء ساقط ، فوجهان

أولهما : أن يضيف الساقط ويقرأه دون تنبيه ، وذلك إذا كان المعنى لا يتغير بإضافة هذا الساقط

ثانيهما: أما إذا كان المعنى سيتغير بإضافة هذا الساقط فإن التنبيه على

---

١ – حديث عائشة هذا أخرجه مسلم في صحيحه ك الحيض باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله ١/١٦٧.

٢ – الكفاية ٢٥٢.

٣ – الخلاصة في معرفة الحديث ١٤٣.

٤ – الإلماع ١٨٦.

وجه اللحن ومحل السقط واجب ليعلم المعنى قبل إضافة الساقط وبعده ، قال الطيبي : "وإذا كان الإصلاح بزيادة شيء قد سقط، فإن لم يغاير معنى الأصل فعلى ما سبق، وإن كان الإصلاح بزيادة تشتمل على معنى مغاير لِما وقع في الأصل، تأكد فيه الحكم بأن يَذكرَ ما في الأصل مقروناً بالتَّنبيه على ما سقط، ليسْلَم من مَعرَّة الخطأ، ومن أن يقول على شيخه ما لم يقل"[1].

مسألة : إذا تيقن الصواب فهل يرويه على اللحن أم على الصواب

وجهان الأول : الجواز وقد صرح به الخطيب فقال: "وقد أجاز بعض العلماء أن لا يذكر الخطأ الحاصل في الكتاب إذا كان متيقناً، بل يروى على الصواب، بل كلامهم في الكفاية قد يشير إلى الاتفاق عليها؛ فإنه قال: إذا كان اللحن يحيل المعنى فلا بد من تغييره وكثير من الرواة يحرفون الكلام عن وجهه ويزيلون الخطاب عن موضعه، وليس يلزم من أخذ عمن هذه سبيله أن يحكي لفظه إذا عرف وجه الصواب، وخاصة إذا كان الحديث معروفاً، ولفظ العربية به ظاهراً معلوماً"[2]

- الثاني : وقال السخاوي : "يبين ذلك بالتضبيب فيكتب ضبة أو صح إذا زال الشك منه وتيقن من صوابها"[3]. وقد سبق بيانها .

قال السخاوي : «(صَوَّبُوا) أَيْ أَكْثَرُ الْأَشْيَاخِ (الْإِبْقَاءَ) لِمَا فِي الْكِتَابِ، وَتَقْرِيرَهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ حَتَّى إِنَّهُمْ سَلَكُوهُ فِي أَحْرُفٍ مِنَ الْقُرْآنِ جَاءَتْ عَلَى خِلَافِ مَا فِي التِّلَاوَةِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهَا، بِحَيْثُ لَمْ يُقْرَأْ بِهَا فِي الشَّوَاذِّ فَضْلًا عَنْ غَيْرِهَا، كَمَا وَقَعَ فِي (الصَّحِيحَيْنِ) وَ (الْمُوَطَّأِ) وَغَيْرِهَا. كُلُّ ذَلِكَ

---

١ – الخلاصة في معرفة الحديث ١٤٣.

٢ – الكفاية ١٨٧ .

٣ – فتح المغيث ٣/٩٣.

(مَعْ تَضْبِيبِهِ) أَيِ اللَّفْظِ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ الرِّوَايَةُ مِنَ الْعَارِفِ مِنْهُمْ بِالْعَلَامَةِ الْمُنَبِّهَةِ عَلَى خَلَلِهِ فِي الْجُمْلَةِ، (وَيَذْكُرُ) مَعَ ذَلِكَ (الصَّوَابَ) الَّذِي ظَهَرَ (جَانِبًا)، أَيْ بِجَانِبِ اللَّفْظِ الْمُخْتَلِّ مِنْ هَامِشِ الْكِتَابِ»[1]

اللحن في الإعراب:

وقد يقع اللحن في إعراب الكلمات فيسارع بعض الناس لتصويبه دون تدقيق في أوجه الإعراب ولا إحاطة بمواقع الجمل أو خبرة في اللغة تؤهله للقضاء في مثل هذه الأمور ، والراوي هنا أمام خيارين ، الأول : أن يصوب بمقتضى علمه الظاهر من العربية ، الثاني : أن يرويها كما سمعها دون تغيير لاحتمال وجود وجه في اللغة ، وقد بنى أصحاب الرأي الثاني قولهم على أن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يتكلم بلسان العرب جميعه فيكلم كل قوم بلسانهم ، فربما ظن من لا علم له باللغة أن لحنا ما أصاب الرواية ، لكنها على الحقيقة مخرجة على وجه قليل الاستعمال في اللغة مما لا يدري به إلا فحول اللغوين ، ولذا فضل جماعة من العلماء واستحسن عرض المرويات على علماء اللغة فإن تصويب اللغوي للوجوه غير المعروفة التي قد توجد في الرواية ويُظن أنها لحنا يدفع الريبة عنها ويرفع الحرج عن الراوي بأن يقع في تغيير ما يثبت .

وإن شك الراوي في كلمة أو وجدها غير مضبوطة ، فإن له أن يسأل أهل العلم عنها ويرويها على ما يسمعه منهم ، قال الطيبي : "وإذا وجد كلمة من غريب العربية أو غيرها وهي غير مضبوطة وأشكلت عليه، جاز أن يسأل عنها أهل العلم بها ويرويها على ما يخبرونه، رُوي ذلك عن أحمد وإسحاق"[2]

---

١ فتح المغيث ٣/٩٤.

٢ – المقنع في علوم الحديث ١/ ٣٨١.

أما ما كان من خطأ في الإعراب في الأسانيد كما روي عن إسماعيل ابن أبي خالد أنه كان يلحن فيقول قيس بن أبو حازم ، فمثل هذا الخطأ يقرأ على الصواب والله أعلم .

وقد ذكر القاضي عياض نموذجا للقاضي أبو الوليد الوقشي وكان من الذين يتجاسرون على إصلاح اللحن دون تمهل وترو لازمين في هذا الموقف فقال: "كان جَسَرَا عَلَى الْإِصْلَاحِ كَثِيرًا وَرُبَّمَا نَبَّهَ عَلَى وَجْهِ الصَّوَابِ لَكِنَّهُ رُبَّمَا وَهَمَ وَغَلِطَ فِي أَشْيَاءٍ مِنْ ذَلِكَ وَتَحَكَّمَ فِيهَا بِمَا ظَهَرَ لَهُ أَوْ بِمَا رَآهُ فِي حَدِيثٍ آخَرَ وَرُبَّمَا كَانَ الَّذِي أَصْلَحَهُ صَوَابًا وَرُبَّمَا غَلِطَ فِيهِ وَأَصْلَحَ الصَّوَابَ بِالْخَطَأِ"[1]

شروط شرطها العلماء فيمن يجوز له تغيير اللحن :

ويحسن بنا في نهاية هذا المبحث أن نتحدث عن الشروط المؤهلة لمن يصح له أن يغير اللحن وأول شرط في هذا الباب : **العلم باللغة العربية وقواعدها** على وجه يؤهل للفهم الكامل والإحاطة التامة بوجوه كلام العرب ومواقع الإعراب .. : قال الزركشي في اشتراط العلم بالعربية للتصويب «الثَّالِث أَنه يشْتَرط فِي روَايَته على الصَّوَاب الْعلم بِالْعَرَبِيَّةِ كَمَا قَالَه ابْن فَارس فِي كتاب مآخذ الْعلم [وَيحْتَاج] لترو فِي ذَلِك وَبحث شَدِيد فَإِن اللُّغَة وَاسِعَة وَاخْتَارَ الْجَوَاز قَالَ وَأما قَوْله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم نضر الله امْرَءًا سمع مَقَالَتي[2] فبلغها كَمَا سمع فَالْمُرَاد كَمَا سمع من صِحَة الْمَعْنى واستقامته

---

١ – الإلماع ١٨٦ .

٢ – أخرجه أبو داود ك العلم باب فضل نشر العلم ٤٦/٤ ، والترمذي أبواب العلم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع ٣٩٣/٤ كليهما من حديث زيد بن ثابت قال الترمذي :حديث زيد حديث حسن ، وأخرجه=

من غير زِيَادَة وَلَا نقص وَاحْتج ابْن الْمُنِير أَيْضا على الْجَوَاز بقوله فَرب حَامِل فقه إِلَى من هُوَ أفقه مِنْهُ»[1]

- ولكن يعاب على هذه الطريقة أن يصوب بمتقضى علمه ما له وجه في العربية لأن سيدنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يكلم العرب كل بلسانه روى الزركشي : "سُئِلَ أَبُو عمرَان – يَعْنِي النسوي– عَن اللّحن يُوجد فِي الحَدِيث فَقَالَ إِن كَانَ شَيْئا يَقُوله الْعَرَب ولَو كَانَ فِي غير لُغَة قُرَيْش فَلَا يُغير لِأَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم كَانَ يكلم النَّاس بلسانهم وَإِن كَانَ مِمَّا لَا يُوجد فِي كَلَام الْعَرَب فَرَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم لَا يلحن"[2]
- الشرط الثاني : الفقه وفهم معاني الحديث

وهذا الشرط لم ينص عليه العلماء لكنه يفهم بدلالة التضمن من كلامهم لأن إجازتهم للرواية بالمعنى في اللحن يعني استصحاب شروط الرواية بالمعنى ابتداءا ، وعلى هذا فإن إجازة الرواية بالمعنى معلقة على حصول شروطها فبوجودها الوجود وبعدمها العدم ، فإن وجدت وتحققت شروط الرواية بالمعنى جاز له تغيير اللحن بروايته بالمعنى ، وإلا حرم عليه تغيير اللحن ولزمه اتباع اللفظ .

=الترمذي أبواب العلم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع ٣٩٤/٤. من حديث ابن مسعود وقال الترمذي حديث ابن مسعود : حديث حسن صحيح .واللفظ الوارد لفظ حديث ابن مسعود عند الترمذي .

١ – النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي» ٣/ ٦٢٣.

٢ – النكت ٦٢٢/٣

المبحث الرابع : أسباب اللحن

- **عجمة اللسان أو كون الراوي غير عربي:**

دخل الإسلام قلوب العالمين وانتشر في غير البلاد العربية فدخل الناس فيه أفواجا ، وتعلموا العربية والقرآن والحديث لأنها لغة دينهم الجديد ونشأ أناس من غير العرب على حب العلم والبذل في طلبه واجتهدوا ، لكن بقي في لسان بعضهم عجمة تغلبه في نطقه لبعض الحروف ، ومنهم مكحول قال عثمان بن عطاء "كان مكحول رجلا عجميا لا يستطيع أن يقول : قل ، يقول: كل ، وقال الخطيب : وَهَكَذَا مَنْ فِي لِسَانِهِ عُجْمَةٌ يَقْلِبُ الْقَافَ كَافًا ، وَالذَّالَ دَالًا"[1]

وأخرج الخطيب في الكفاية بسنده "ثنا سُفْيَانُ ، عَنْ عَمْرٍو ، قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبَّاسٍ – يعني عبد الله ابن عباس– ، يَقُولُ: "إِنَّ اللَّهَ لَمَّا خَلَقَ إِبْلِيسَ نَخَرَ» قَالَ الْخَطِيبُ: أَرَادَ هَذَا الرَّاوِي أَنْ يَقُولَ: عَبْدَ اللَّهِ ، فَأَبْدَلَ مِنَ الْعَيْنِ هَمْزَةً"[2]

- **الأخذ من الكتب دون سماع :**

أصل طريقة المحدثين السماع من لفظ الشيخ أو القراءة والعرض عليه ، والدليل على ذلك قوله صلوات الله عليه وآله وسلم :"سمع مقالتي" ، فكان السماع من لفظ الشيخ من أهم وأقوى طرق تحمل الحديث الشريف ، ومن علل تفضيل هذه الطريقة ضمانها عدم وقوع الراوي في خطأ نطق

---

١ –الكفاية ١٨٥

٢ – الكفاية ١٨٤

الأحاديث، إذ هو يتلقاها مشافهة من شيخه أو يعرضها عليه – في القراءة والعرض على الشيخ – دون أن يجترأ على قراءة النص من الكتاب وحده ، فيحصل له بهذه القراءة المنفردة من الأخطاء الكثير ، قال النووي رحمه الله تعالى : "ولا تأخذ العلم ممن **كان** أخذه له من بطون **الكتب** من غير قراءةٍ على **شيوخ** ,أو **شيخٍ** حاذق"

ولذا فإن القراءة من الكتب دون سماع أو عرض على الشيوخ مدخل رئيسي للوقوع في اللحن وسبب من أسبابه الكبرى ، ولعل علة التنصيص على هذا السبب أن كثيرا من الناس في زماننا هذا يجترئون على كتب العلم ويتعاطون قراءتها بل والجلوس للناس وتحديثهم منها دون إلمام بأبسط قواعد القراءة أو ضبط الألفاظ مما أوقعهم في كثير من الخطأ والخلل.

- **تلقي الحديث أو سماعه ملحونا أو يسمعه من لحانٍ كثير الخطأ مع كونه ممن يرون الرواية كما سمع**

من أسباب اللحن أن يُسمَعَ الحديث ملحونا أو يُسمَع من لحان كثير الخطأ لا يعرف القراءة الصحيحة ، فيصير هذا السماع من هذا الراوي اللحان مدخلا وسببا من أسباب الوقوع في اللحن ، إذ كان يروي كما سمع سواء تفطن لوجود اللحن أم لم يتفطن ، ويزداد الأمر إن كان الراوي لا يرى تغيير اللحن ، فإن سماع الحديث ملحونا يؤدي بسامعه إلى تحمله ملحونا ومن ثم روايته ملحونا بعد ذلك ، فتكون **قراءة اللحان** سببا رئيسا من أسباب اللحن .

- **من أسباب اللحن الانصراف عن تعلم اللغة** :فإن جهالة طالب العلم باللغة يوقعه في اللحن ، وقد عاب جماعة من المحدثين على بعض إخوانهم من العلماء وقوعهم في اللحن وحملوهم على تعلم اللغة ليستقيم لسانهم فلا يلحنوا لحنا فاحشا فينقص ذلك من قدرهم وجلالتهم ، روى الخطيب

البغدادي «أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْخَيَّاطُ الْأَزَجِيُّ، ثنا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُفِيدُ بِجَرْجَرَايَا، ثنا مُحَمَّدُ ابْنُ مَخْلَدٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى السِّمْسَارُ، قَالَ : " كُنَّا عِنْدَ بِشْرِ ابْنِ الْحَارِثِ، وَعِنْدَهُ الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيُّ، وَكَانَ مِنْ سَادَاتِ الْمُسْلِمِينَ، فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا نَصْرٍ أَنْتَ رَجُلٌ قَدْ قَرَأْتَ الْقُرْآنَ وَكَتَبْتَ الْحَدِيثَ، فَلِمَ لَا تَتَعَلَّمُ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ مَا تَعْرِفُ بِهِ اللَّحْنَ حَتَّى لَا تَلْحَنَ، قَالَ: وَمَنْ يُعَلِّمُنِي يَا أَبَا الْفَضْلِ؟ قَالَ: أَنَا يَا أَبَا نَصْرٍ، قَالَ: فَافْعَلْ قَالَ: قُلْ: (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا) ، قَالَ: فَقَالَ لَهُ بِشْرٌ: يَا أَخِي وَلِمَ ضَرَبَهُ؟ قَالَ: يَا أَبَا نَصْرٍ مَا ضَرَبَهُ، وَإِنَّمَا هَذَا أَصْلٌ وُضِعَ، فَقَالَ بِشْرٌ: هَذَا أَوَّلُهُ كَذِبٌ لَا حَاجَةَ لِي فِيهِ"[1]

وقد وقع هذا لجماعة من المحدثين.

- من أسباب اللحن **أيضا غياب العلم بوجوه العربية ولهجاتها** ، فيسارع الراوي إلى تصويب ما يظنه لحنا وقد صح في العربية وروده ، لكنه في لهجة غاب عنه العلم بها ، فتصور شيئا على أنه لحن وليس لحنا لغياب علمه بهذا الوجه من اللغة:

"وَمِنْ ثَمَّ أَشَارَ ابْنُ فَارِسٍ إِلَى التَّرَوِّي فِي الْحُكْمِ عَلَى الرِّوَايَةِ بِالْخَطَأِ، وَالْبَحْثِ الشَّدِيدِ، فَإِنَّ اللُّغَةَ وَاسِعَةٌ، بَلْ قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: إِنَّ كَثِيرًا مَا نَرَى مَا يَتَوَهَّمُهُ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ خَطَأً، وَرُبَّمَا غَيَّرُوهُ، صَوَابًا ذَا وَجْهٍ صَحِيحٍ، وَإِنْ خَفِيَ وَاسْتُغْرِبَ، لَا سِيَّمَا فِيمَا يَعُدُّونَهُ خَطَأً مِنْ جِهَةِ الْعَرَبِيَّةِ وذَلِكَ لِكَثْرَةِ لُغَاتِ الْعَرَبِ"[2]

---

١ – اقتضاء العلم العمل للخطيب البغدادي» (ص٩٣).

٢ – فتح المغيث ١٧١/٣ .

وقد أورد الخطيب في الكفاية نماذج عدة لألفاظ من العربية رويت على غير الوجه المعروف فيها من جهة اللغة وهي صحيحة النسبة إلى العربية ، روى الخطيب بسنده "عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: إِذَا قُلْتَ لِأَخِيكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ: أَنْصِتْ ، فَقَدْ لَغَيْتَ، قَالَ أَبُو الزِّنَادِ: وَهَذِهِ لُغَةُ أَبِي هُرَيْرَةَ ، إِنَّمَا هُوَ: لَغَوْتَ"[1] ..، .. "عَنِ الْأَسْوَدِ ، قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ: كَيْفَ أَصْنَعُ بِيَدِي إِذَا سَجَدْتُ؟ قَالَ: «ارْمِ بِهِمَا حَوْثُ وَقَعَتَا» قَالَ أَبُو نَصْرٍ يَعْنِي عَبْدَ الْوَهَّابِ: حَوْثُ لُغَةُ تَمِيمٍ"[2]

١- أخرجه مسلم في صحيحه ك الجمعة باب في الانصات يوم الجمعة في الخطبة ٣/٥.

٢ - الكفاية ١٨٢ وما بعدها

المبحث الخامس
طرائق السلف الصالح في التحذير من اللحن واجتنابه والتنفير منه

- **تنشئة الأطفال على ضرورة تعلم العربية واجتناب اللحن ومعاقبتهم حال وقوعهم في اللحن** وقد روي هذا الأمر عن جماعة من الصحابة والسلف الصالح رضوان الله عليهم ، كان يوجهون أبناءهم لتعلم العربية ويحاسبونهم على تقصيرهم فيها

«وقال الآجرى: عن أبى داود، حدث محمد بن عبيد، عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر، أنه كان يضرب ولده على اللحن»[1]

روى الخطيب في جامعه بسنده "أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، كَانَ يَضْرِبُ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ عَلَى اللَّحْنِ" وروى أيضا بإسناده "عن عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: «أَنَّ ابْنَ عُمَرَ وَابْنَ عَبَّاسٍ كَانَا يَضْرِبَانِ أَوْلَادَهُمَا عَلَى اللَّحْنِ"[2].

- **إشعار اللحان بضيق صدر الشيخ منه ونفرته من خطئه لإظهار فحش اللحن وضرورة اجتنابه** "عن عبدالله بن فروخ قال: دخلنا على سفيان الثوري–أنا وابن غانم والبهلول–فسألناه في السماع، فأجاب إلى ذلك وقال: «يقرأ عليّ أعربكم كلاما فإنه ربما قرأ عليّ القارئ فيلحن في قراءته فأحرم نومي وطعامي ».قال: فقرأ لنا"[3]
- **معاقبة اللحان بعدم إقرائه وإسماعه الحديث تحفيزا له على تعلم العربية.**

«قَالَ: وكنا عند ابن إدريس يومًا فحَدَّثَنَا، وكان رجل يسأله، فسأله فلحن

---

١ – قبول الأخبار ومعرفة الرجال ١/ ٤٠٦

٢ –الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي ٢/ ٢٨و ٢٩

٣ – رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية ١/ ٢١٦

فيما سأله، فقَالَ ابن إدريس لَما رآه يلحن: {تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا} ثم قَالَ: لا واللَّه إن حدثتكم اليوم بحديث! قَالَ: وكان ابن إدريس إذا لحن الرجل عنده في كلامه لم يحدثه.قَالَ: وقَالَ: ليس عندكم بالموصل من يتكلم بالعربية؟ قَالَ: وذاك أني كنت أسأل، فقَالَ لي علي بن المعافى: دعني حتى أسأل أنا، وكان صاحب عربية فبقي، فأول ما أخذ يسأل أخطأ خطأ فاحشًا، فأمسك ابن إدريس عن الحديث، وحلف ألا يحدَّثَنَا ذلك اليوم فلم يحدَّثَنَا»[1]

- **جعلوا اللحن في الحديث لونا من ألوان الكذب** فمنهم من جعله كذبا على الشيخ ، إذ الراوي إن لحن روى مالم يسمعه من شيخه فأشبه ذلك الكذب، وعند التحقيق فإن وصف الكذب وصف تنفيري لا وصف حقيقي، ووجه كونه ليس كذبا عدم التعمد ، إذ لا يتصور وجود راوٍ يستحل تبديل حروف رويت قصدا وتعمدا ، وهذا إنما يقع على سبيل الخطأ لا العمد ، وإنما وصف العلماء اللحن بالكذب تنفيرا وتعظيما لخطره وتحذيرا من الوقوع فيه

روى الخطيب عن "حَمَّادِ بْنَ سَلَمَةَ يَقُولُ لِإِنْسَانٍ: «إِنْ لَحَنْتَ فِي حَدِيثِي فَقَدْ كَذَبْتَ عَلَيَّ فَإِنِّي لَا أَلْحَنُ» وَاللَّحْنُ فِي الْقُرْآنِ أَيْضًا غَيْرُ مَأْمُونٍ عَلَى مَنْ لَمْ يَكُنْ حَافِظًا لَهُ وَلَا عَالِمًا بِالْعَرَبِيَّةِ وَقَدْ حُفِظَ ذَلِكَ عَلَى غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الرُّوَاةِ"[2]

وأشد من ذلك **من جعل اللحن لونا من الكذب على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم** فقد عده الأصمعي لونا من الكذب على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، روى القاضي عياض في الإلماع :

---

١ – تاريخ بغداد ٦٩/١١.

٢ –«الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي» (٢/ ٢٩):

"كان الْأَصْمَعِيّ يَقُولُ إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَى طَالِبِ الْعِلْمِ إِذَا لَمْ يَعْرِفِ النَّحْوَ أَنْ يَدْخُلَ فِي جُمْلَةِ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَلْحَنُ فَمَهْمَا رَوَيْتَ عَنْهُ وَلَحَنْتَ فِيهِ كَذَبْتَ عَلَيْهِ"[1].

وقال ابن كثير : "ومن الناس من إذا سمع الحديث ملحوناً عن الشيخ ترك روايته، لأنه إن تبعه في ذلك، فالنبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يلحن في كلامه، وإن رواه عنه على الصواب، فلم يسمعه منه كذلك"[2]

- **التنفير من اللحن وذلك بجعله لونا من ألوان إساءة الأدب مع سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم** : «والإخلال بالضبط داء سرى في بعض من يتصدر لإسماع الحديث من غير أن يضبطه حال سماعه، فيؤدي إلى أن يحمل طلابه الخطأ عنه .. وفي اللحن في الحديث النبوي الشريف إساءة أدب مع النبي – صلى الله عليه وسلم –، بل فيه ما هو أشد خطرًا وهو نسبة الكذب إلى سيدنا رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بنسبةِ ما لم يقله إليه، كما بيناه من قبل»[3]
- **التقبيح من اللحن وتشبيه اللحان بهيئات تنفر منها النفوس**

يفر العقلاء مما لا يليق بهم ولا يضعون أنفسهم في مواطن تقلل من مكانتهم أو تجعلهم محل ازدراء الآخرين ، وفحش الخطأ في اللغة مما يحط من قدر الإنسان ومكانته ، ولأجل هذا نفر علماؤنا رضي الله عنهم من اللحن ووصفوه بصور تنفر منها النفوس السوية ، بغية تعديل ألسن الرواة فلا يقعوا فيما نهوا عنه من اللحــن ، روى الخطيب البغدادي عن شعبة : "مَنْ طَلَبَ

---

١ – الإلماع ١٨٤.

٢ – الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث» (ص١٤٥

٣ – «المدخل إلى صحيح البخاري» (ص٢٣٦):

الْحَدِيثَ فَلَمْ يُبْصِرِ الْعَرَبِيَّةَ فَمَثَلُهُ مَثَلُ رَجُلٍ عَلَيْهِ بُرْنُسٌ وَلَيْسَ لَهُ رَأْسٌ"[1]

وقَالَ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: «مَثَلُ الَّذِي يَطْلُبُ الْحَدِيثَ وَلَا يَعْرِفُ النَّحْوَ مَثَلُ الْحِمَارِ عَلَيْهِ مِخْلَاةٌ لَا شَعِيرَ فِيهَا»[2]

- **التنفير من اللحن بالتنبيه على مؤدى رواية الحديث بالألحان** المتعاقبة الكثيرة في الحديث : وذلك أن الراوي إذا تساهل في اللحن فلم يضبط ما سمعه وكان كل واحد يتهاون في تجنب اللحن صار الحديث كله ملحونا ، وفي هذا من عظيم الإثم ما فيه ، روى الخطيب في جامعه : "حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ، أنا الْمُؤَمَّلُ بْنُ غَدِيرٍ التَّنُوخِيُّ، نا الْحَسَنُ ابْنُ مَنْصُورٍ الْكِنْدِيُّ، نا نَصْرُ بْنُ مَنْصُورٍ، نا عَبْدُاللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الرَّحَبِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ بَعْضَ، أَصْحَابِنَا يَقُولُ: «إِذَا كَتَبَ لَحَّانُ فَكَتَبَ عَنِ اللَّحَّانِ لَحَّانٌ آخَرُ فَكَتَبَ عَنِ اللَّحَّانِ لَحَّانُ آخَرُ صَارَ الْحَدِيثُ بِالْفَارِسِيَّةِ» فَيَنْبَغِي لِلْمُحَدِّثِ أَنْ يَتَّقِيَ اللَّحْنَ فِي رِوَايَتِهِ لِلْعِلَّةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا وَلَنْ يَقْدِرَ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ دَرْسِهِ النَّحْوَ وَمُطَالَعَتِهِ عِلْمَ الْعَرَبِيَّةِ"[3]
- **وكان اللحن يحمل بعضهم على تعلم اللغة لما يلقونه من حرج بسبب جهلهم بالنحو واللغة** روى الخطيب بسنده عن "أَبِي زَيْدٍ النَّحْوِيَّ، يَقُولُ: " كَانَ الَّذِي حَدَانِي عَلَى طَلَبِ الْأَدَبِ وَالنَّحْوِ أَنِّي دَخَلْتُ عَلَى جَعْفَرِ ابْنِ سُلَيْمَانَ فَقَالَ: ادْنُهْ فَقُلْتُ: أَنَا دَنِيٌّ فَقَالَ: «لَا تَقُلْ يَا بُنَيَّ أَنَا دَنِيٌّ وَلَكِنْ قُلْ أَنَا دَانٍ"[4]

١ – الجامع ٢/٢٦.
٢ – الجامع ٢/٢٦.
٣ – الجامع ٢/٢٤.
٤ – الجامع ٢/٢٧.

المبحث السادس
الصلة بين اللحن والرواية بالمعنى

بين المبحثين صلة هامة لا تخفى ، وذلك من وجوه :

الأول : خرّجوا تغيير اللحن وتصويبه على قاعدة الرواية بالمعنى ، فجعلوا هذا التغيير من قبيل الرواية بالمعنى، إذ لا يجوز تغيير الروايات بغير الوجه الذي سمعت به إلا عند من يرى الرواية بالمعنى ، فإن من يجوّز الرواية بالمعنى يصح على تجويزه تغيير اللحن ، لأن اللحن تغيير في اللفظ المسموع وهو لا يجوز إلا إن جوزنا الرواية بالمعنى .

فبان بذلك أن تغيير اللحن هو لون ووجه من أوجه الرواية بالمعنى .

قال ابن الصلاح :"التَّاسِعُ: إِذَا وَقَعَ فِي رِوَايَتِهِ لَحْنٌ، أَوْ تَحْرِيفٌ، فَقَدِ اخْتَلَفُوا، فَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ يَرَى أَنَّهُ يَرْوِيهِ عَلَى الْخَطَأِ كَمَا سَمِعَهُ، وَذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ مِنَ التَّابِعِينَ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، وَأَبُو مَعْمَرٍ عَبْدُاللَّهِ بْنُ سَخْبَرَةَ. وَهَذَا غُلُوٌّ فِي مَذْهَبِ اتِّبَاعِ اللَّفْظِ، وَالْمَنْعِ مِنَ الرِّوَايَةِ بِالْمَعْنَي"[1] .

قال الشيخ عبدالله الجديع : "والقول بجواز نقل الحديث على المعنى بشروطه يصحح مذهب من قال: يغير اللحن، بل ينبغي أن يجوزه حتى من أوجب اتباع اللفظ؛ لما علل به أحمد والنسائي أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يلحن، فالذي يوجبه اتباع اللفظ أن يصلح اللحن؛ ليأتي على وفاق لفظ النبي صلى الله عليه وسلم"[2]

ولذا قال العراقي ومن قبله ابن الصلاح بلزوم تغيير اللحن عند من جوز

---

١ – مقدمة ابن الصلاح ٢١٨ .

٢ – تحرير علوم الحديث ٢٩٣/١.

الرواية بالمعنى قال ابن الصلاح رحمه الله تعالى : "وَمِنْهُمْ مَنْ رَأَى تَغْيِيرَهُ، وَإِصْلَاحَهُ، وَرِوَايَتَهُ عَلَى الصَّوَابِ، رُوِّينَا ذَلِكَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ، وَغَيْرِهِمَا، وَهُوَ مَذْهَبُ الْمُحَصِّلِينَ وَالْعُلَمَاءِ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ. وَالْقَوْلُ بِهِ فِي اللَّحْنِ الَّذِي لَا يَخْتَلِفُ بِهِ الْمَعْنَى وَأَمْثَالِهِ لَازِمٌ عَلَى مَذْهَبِ تَجْوِيزِ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّهُ قَوْلُ الْأَكْثَرِينَ"[1] وقال الحافظ العراقي رحمه الله تعالى: «وإصلاحُ مثلِ ذلكَ لازمٌ على تجويزِ الروايةِ بالمعنى»[2] ، لكنه تُعُقِّبَ بعدم اللزوم إذ الأصل غير لازم –الرواية بالمعنى – فكذا الفرع لا يلزم ، وجعله البقاعي تحكما لا دليل عليه «قولُهُ: (لازمٌ) فيه نظرٌ؛ لأنَّ أكثرَ ما فيهِ أنْ يتأكدَ الجوازُ؛ لأنَّ الغرضَ أنَّهُ لا يغيرُ المعنى، **فردُّهُ إلى الصوابِ جائزٌ عندَ من أجازَ الروايةَ بالمعنى**، وروايتهُ على ما وجدَ من اللحنِ مؤديةٌ إلى الكذبِ على رسولِ اللهِ – صلى الله عليه وسلم –، وأمَّا اللزومُ فمن أينَ؟ لا يحصلُ الخلاصُ بأنْ يرويهِ على ما هو عليهِ، ثم يقولَ: هكذا وقعَ في روايتنا"[3].

وجعل السخاوي مراد العراقي إلزام القائلين بجواز الرواية بالمعنى بتغيير اللحن لكونه آكد وأوجب على مذهبهم ، قال رحمه الله تعالى : "فقوله لازم يحتمل الوجوب؛ لأنه إذا جاز التغيير في صواب اللفظ فلا يمتنع أن يجب في خطئه؛ ولكن الظاهر أنه إنما أراد مجرد إلزامهم القول به لكونه آكد، لا سيما وقد صرح الخطيب بالجواز فقال: وقد أجاز بعض العلماء أن لا يذكر الخطأ الحاصل في الكتاب إذا كان متيقناً، بل يروى على الصواب، بل كلامهم في الكفاية قد يشير إلى الاتفاق عليها؛ فإنه قال: إذا كان اللحن يحيل المعنى فلابد

---

١ – المقدمة ٢١٩.

٢ – شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي» (١/ ٥١٣):

٣ –«النكت الوفية بما في شرح الألفية» (٢/ ٢٣١)

من تغييره وكثير من الرواة يحرفون الكلام عن وجهه ويزيلون الخطاب عن موضعه، وليس يلزم من أخذ عمن هذه سبيله أن يحكي لفظه إذا عرف وجه الصواب، وخاصة إذا كان الحديث معروفاً، ولفظ العربية به ظاهراً معلوماً"[1]

الثاني : الرواية بالمعنى ملجأ للراوي إن خشي وظن اضطراب الرواة في نقل إعراب الحديث وضبط كلماته : يقول الرامهرمزي "وكثير من رواة الحديث لا يضبطون الإعراب ولا يحسنونه، وربما حرفوا الكلام عن وجهه، ووضعوا الخطاب في غير موضعه، وليس يلزم من أخذ عن هذه الطائفة أن يحكي ألفاظهم إذا عرف وجه الصواب"[2] ، فمعنى قول الرامهرمزي الإشارة إلى جواز الرواية بالمعنى إذا عرف الراوي اضطراب الرواة في إعراب الأحاديث وخاف من وقوعه في اللحن والخطأ ، فكانت النجاة من ذلك في الرواية بالمعنى .

الثالث : من أوجه الصلة بين الرواية بالمعنى وبين اللحن ، أن العلماء جعلوهم متعاقبين يتلو بعضهم بعضا في كتب المصطلح وهذه دلالة الاقتران والتأثر، ففي **المحدث الفاصل** عنون الرامهرمزي " القول بتقويم اللحن بإصلاح الخطأ ص ٥٢٤" ثم أتبعه ب " من قال بإصابة المعنى ولم يعتد باللفظ ص ٥٣٣" ، وكذا فعل الخطيب في **الكفاية** فقد عنون " بَابُ ذِكْرِ الرِّوَايَةِ عَمَّنْ كَانَ لَا يَرَى تَغْيِيرَ اللَّحْنِ فِي الْحَدِيثِ" ص١٨٥ ثم أتبعه بـــ "بَابُ ذِكْرِ الْحِكَايَةِ عَمَّنْ قَالَ: يَجِبُ أَدَاءُ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى لَفْظِهِ ، وَيَجُوزُ رِوَايَةُ غَيْرِهِ عَلَى الْمَعْنَى" ص ١٨٨ ثم أعقبه ببابين عن التزام اللفظ والنقصان في الحديث وعدم الزيادة فيه ثم عنون عقب

---

١ – فتح المغيث ٢/٢٣٣.

٢ – المحدث الفاصل ٥٢٦.

ما سبق " بَابُ ذِكْرِ الْحُجَّةِ فِي إِجَازَةِ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ عَلَى الْمَعْنَى" ص ١٩٨ .

ومثل ذلك أيضا في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع : عنون بـــ "مَنْ عَابَ اللَّحْنَ وَشَدَّدَ فِيهِ" ٢٨١٢ ، وأعقبه بباب " ذِكْرُ مَنْ كَانَ يَذْهَبُ إِلَى جَوَازِ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ عَلَى الْمَعْنَى وَبَعْضُ الْمَحْفُوظِ عَنْهُ فِي ذَلِكَ" ٣٠١٢ .

ومثل ذلك فعل السخاوي **في فتح المغيث** ، فقد ذكر تحت باب صفة رواية الحديث وأدائه الرواية بالمعنى ١٣٧١٣.ثم أعقبها بالكلام عن الاقتصار على بعض الحديث وهي داخلة تحت مفهوم الرواية بالمعنى ثم تكلم عن التسميع برواية اللحان والمصحف ثم إصلاح اللحن والخطأ ١٥٨١٣ .

وكذلك فعل السيوطي **في تدريب الراوي** فقد تكلم عن الرواية بالمعنى ٥٣٢١١ ثم رواية بعض الحديث دون بعض ٥٣٩١١ ثم الكلام عن رواية الحديث بقراءة لحان أو مصحف ٥٤١١١ .

إن هذا الترتيب الذي تكرر عند العلماء ليس عبثيا ولا جاء هكذا خبط عشواء ، بل هو دليل وجود ارتباط بين النوعين يشبه الارتباط اللزومي الشرطي .

الرابع : كما أن من شروط الرواية بالمعنى أن يؤديه خاليا من اللحن فأشبه أن يكون بينهما ارتباط شرطي فمن جوزها من العلماء جوزها بشروط من أهمها : ألا يقوم بها إلا عالم بالألفاظ وفقهها ومقاصدها ، وأن عالما باللغة عارفا بالبلاغة .. ، وأن يؤدي الحديث خاليا من اللحن والركاكة والضعف .

المبحث السابع
أثر اللحن في الجرح والتعديل

ذكرنا فيما سبق أن اللحن له ثلاث مواطن الأول اللحن في الأسانيد ، الثاني اللحن في المتون، الثالث اللحن في الإعراب ، وعامة اللحن الذي يجري فيه الكلام في هذا الباب إنما هو لحن المتون ولحن الإعراب ، فإن الأسانيد وإن وقع فيها لحن إلا أن الخطب فيها يسير هين ومدرك الخطأ فيها ميسور ، ومرد الخطأ فيها إلى ثلاثة وجوه الأول : الخطأ في نطق بعض أسماء الرواة الثاني : الخطأ بحذف حروف من الأسماء ونحو ذلك ، الثالث: إسقاط اسم من الإسناد كما مثلنا بحديث عمرة عن عائشة ، بخلاف المتون فإن مدرك الخطأ فيها صعب لا يقف عليه إلا من كانت له ذائقة لغوية سليمة وعلم كامل باللغة مع معرفة بلهجات العرب ولغاتها ووجوه الروايات ، مع كون الكَلِم النبوي في المتون مما يهاب الإنسان أن يتناوله بالنقد والتصويب بعكس الأسانيد ، والمثل بالمثل يقال في الإعراب إذ محال الجمل ومواطن الإعراب مما تختلف فيها لهجات العرب ، ولهم في ذلك قواعد خاصة وشذوذات واستثناءات لهذه القواعد، مع كون الإعراب مما يؤثر في توجيه معنى الكلام ، ولذا فإن عامة ما قيل في باب اللحن إنما قصد به لحن المتون ولحن الإعراب .

وإن اللحن في الراوي مما يشينه ويعيبه ويسمه بسمة سوء ينفر الناس عنها ، وقد سبق بيان نفرة العلماء وتحذيرهم من اللحن وأسبابه ، ولما كان اللحن مما يَميز الراوي بميزة تحط من قدره وهو من العادات المستقبحة في الرواية ، كان ولا بد أن يكون له أثر في قبول رواية الراوي ومعرفة مرتبته

في الجرح والتعديل ، ورغم أن العلماء لم يكثروا – فيما وقفت – من الكلام على من هذا حاله من الرواة ، إلا أن نظرة سريعة على تراجم هؤلاء الرواة تنبؤنا عن موقف الأئمة منهم قبولا وردا ،والحق أن مدى تأثير لحن الراوي على مرتبته في الجرح والتعديل وقبول روايته أو ردها رهن بفحش لحنه ورجوعه عنه حال تنبيهه وما يتبع ذلك من أمور كحفظ الأصول والنُسَخ وإتقان النَسْخ من كتب الشيوخ وصلة ذلك بالوهم .

والكلام عن اللحن وأثره في الجرح والتعديل يجرنا للحديث عن الخطأ ، فإن اللحن صورة من صور الخطأ الذي يقع فيه الرواة ، ولذا فإن اعتبار اللحن غير مؤثر مطلقا أمر غير دقيق ، إذ اللحن إن فحش وصار عادة للرواة لا سيما ماكان اللحن فيه في الأسانيد كالمثال الذي مر معنا حديث عمرة عن عائشة فأسقط الراوي عائشة رضي الله عنها ، فإن من هذا حاله إذا تكرر فإنه يخطئ في الأسانيد فيجعل المرفوع موقوفا ، ومثل هذا يتوقف في قبول حديثه حتى يتابع عليه.

على أن اللحن في تعامل العلماء رضي الله عنهم مع من وصفوا به لم يكن مؤثرا في قبول روايتهم أو ردها ، وتطوافة سريعة على كتب الرجال والجرح والتعديل تبين صدق ما نقول ، فإن الأئمة رضي الله عنهم ترجموا لعبد العزيز الدراوردي وهو ثقة ونصوا على أنه كان يلحن لحنا قبيحا ، أخرج ابن أبي خيثمة في تاريخه : «حَدَّثَنا الزُّبَيْر بْن بَكَّار، قَالَ: حدثني عَيَّاش بن المُغِيْرَة بن عَبْدالرَّحْمَن، عن أبيه، قَالَ: جاء الدَّرَاوَرْدِيّ وكان رديء اللسان يلحن لحنا قبيحا.

فقال أبي: ويحك يا دراوردي! أنتَ كنتَ إِلَى صلاحِ لسانك قبل النظر في

هذا الشأن أَحْوَجَ منك إِلَى غير ذلك»[1]

وسواء عندهم في هذا من كان يلحن اتباعا لما سمع – وهذا مذهب معتمد سبق الحديث عنه– كأبي معمر كان يلحن اتباعا لما سمع وكان ثقة قبل القوم حديثه ، أو كان يلحن لضعفه في اللغة فلم يكن هذا أبدا سببا في رد حديثه وتضعيف الراوي .

ولو كان اللحن علة يضعف لأجلها الراوي أو يرد لأجلها حديثه لنهى العلماء عن الرواية عن اللحانين ، والتراجم تطالعنا بعكس ذلك فإن مصعب ابن ماهان الكوفي كان يلحن وعرفه عيسى بن يونس وأوصى بالكتابة عنه .

حتى أولئك العلماء الذين أوجبوا تغيير اللحن وتصويبه لم يضعف أحد منهم من روى اللحن على وجهه أو وقع منه لحن ، والقياس أن ترك الواجب يوجب التضعيف ومع ذلك لم يؤثر عن أحد منهم التضعيف بهذا فيمن لزم اللفظ المسموع ورواه على اللحن

وكان إسماعيل بن أبي خالد يلحن لحنا شديدا وهو ثقة من أكابر الثقات ، «قال سفيان: كان إسماعيل بن أبي خالد يقول: ثَنَا المستورد أخي بني فهر يلحن فيه، فأقول أنا: أخو. وقال هشيم: كان إسماعيل فحش اللحن، كان يقول: حدَّثَنِي فلان عن أبوه. وقال يحيى: كان إذا حدَّث عن قيس يقول: حدَّثني قيس بن أبو حازم»[2]

وكذا كان الحافظ ابن عدي عرف بأنه كان يلحن وإليه المنتهى في التثبت في العلل ومعرفة الرجال .

نعم لقد كـــره الأئمـــة اللحن وبغّضوه للرواة نأيا بهم عن أوحال الخطأ

---

١ – التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة ٢/ ٣٥٦.

٢ – إكمال تهذيب الكمال ١/٣٨٥.

ومزالق اللحن ، بل كره بعضهم إمامة من كان يلحن في الحديث ، لكنهم في الوقت ذاته لم يطعنوا في من لحن ، لاسيما إن كان هذا اللحن بسبب العجمة أو كان لحنا خفيفا .

قَالَ السِلَفِى: "وَقد كَانَ فى الرِّوَايَة على هَذَا الْوَضع قوم وَاحْتج برواياتهم فى " الصِّحَاح "، وَلَا يجوز تخطئتهم وتخطئة من أَخذ عَنْهُم "، وَقَالَ أَيْضا فى تَرْجَمَة بعض أئمتهم: " إِنَّه كَانَ قَارِئ الحَدِيث بِبَغْدَاد، والمستملى بهَا على الشُّيُوخ وَهُوَ فى نَفسه ثِقَة كثير السماع، وَلم يكن لَهُ ألسن بِالْعَرَبِيَّةِ، وَكَانَ يلحن لحن أَصْحَاب الحَدِيث، وَقَرَأَ الْحَافِظ عبد الْغنى على القاضى أَبى الطَّاهِر الذهبى كتابا وَقَالَ لَهُ: قرأته عَلَيْك كَمَا قرأته أَنْت؟ قَالَ: نعم إِلَّا اللحنة بعد اللحنة، فَقلت: أَيهَا القاضى فَسَمعته معربا؟ قَالَ لَا، قلت: هَذِه بِهَذِهِ»[1].

ولذا فإن خاتمة القول في هذه المسألة أن اللحن الخفيف الذي يقع في نطق كلمات أو إعرابها ونحو ذلك مما لا يؤثر لم يتلفت إليه العلماء ولا جعلوه من أسباب الطعن في الراوي ، وماكان من قبيل اللحن بإسقاط شيء من الأسانيد ونحو ذلك فإن تكرر حتى صار عادة للراوي فمثل هذا يقدح في ضبط الراوي ولأجل هذا قد يؤثر هذا اللون من اللحن في منزلة الراوي .

١ – الغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية ص١١٦.

المبحث الثامن
أساليب العلماء في اتقاء اللحن

اتبع علماء الحديث رضي الله عنهم أساليب عدة للتقليل والحد من وقوع اللحن في المرويات منها ما يتعلق بالراوي ومنها ما يتعلق بالمروي وسواء كان اللحن في السماع أو في الكتابة فقد هدفت هذه الأساليب جميعها للحد من انتشار هذه الظاهرة ومعالجة أسبابها قبل وقوعها، وهذا تفطن منهم رضي الله عنهم لأهمية صيانة السنة ولوازم هذه الصيانة التي أوجبها الله تعالى عليهم، وقد قرر العلماء رضي الله عنهم استعمال كل ما يلزم لتحقيق هذه الصيانة من لجوء لعلماء العربية واستثبات بعضهم البعض كما سيظهر في أثناء الحديث عن هذه الأساليب :

- **العرض على علماء اللغة العربية**

جرت عادة بعض المحدثين أن يعرضوا حديثهم على أصحاب العربية ليصححوا لهم بعض الألفاظ التي ربما غاب علمهم بها ، سعيا منهم للتدقيق في نقل الأحاديث على الوجه الأمثل ، سواء كانت هذه الألفاظ فاتت وقت سماعهم وهو الغالب ، أو كانت مما روي ملحونا مع رغبتهم في روايته على الصواب – وتصويب اللحن رأي جماعة كبيرة من أهل العلم –

وهذا استعمال من المحدثين لأهل اللغة للانتفاع بهم في ضبط الحديث الشريف من جهة اللغة ، تفاديا لأي قصور ربما يحصل في الرواية ، وكان هذا الأمر منهم رغبة في صيانة السنة بألا يروى فيها ما لا يصح لغة ، وما لم يصح لغة لم يقله سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. "أخبرنا أبوعبدالله الحافظ قال: سمعت أبا زكريا يحيى بن محمد العنبري يقول:

سمعت أبا بكر محمد بن أحمد بن منصور المروزي يقول: سمعت إبراهيم ابن عبدالله الخلال يقول: سمعت عبدالله بن المبارك يقول: إذا سمعتم مني الحديث، فاعرضوه على أصحاب العربية ثم أحكموه"[1].

«وَرَوَى الْخَطِيبُ عَنْ عَفَّانَ بْنَ سَلَمَةَ أَنَّهُ كَانَ يَجِيءُ إِلَى الْأَخْفَشِ، وَأَصْحَابِ النَّحْوِ يَعْرِضُ عَلَيْهِمْ نَحْوَ الْحَدِيثِ يُعْرِبُهُ» [2]

كان هذا الأمر عادة في المحدثين يشمل ضبطهم للروايات حال السماع عند متقدميهم ، وضبطا للنسخ عند متأخري المحدثين ، كما فعل اليونيني[3] المتوفى سنة ٧٠١"، ولذلك نجد الحافظ اليونيني وقد جمع روايات «الصحيح» عرضها على مالك أزمة اللغة: ابن مالك النحوي حتى يوجه هذه الروايات من جهة اللغة وتجمع له شيء من التعليقات سماه «التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح"[4] .

---

١ – المدخل إلى السنن الكبرى ١/ ٢٥٤.

٢ – تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ١/٥٤٧ .

٣ – هو علي بن محمد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن عيسى بن أحمد بن محمد ابن محمد بن محمد الامام المحدث، الفقيه الأوحد، بقية السلف، شرف الدين أبو الحسين ابن الامام الرباني الفقيه أبي عبد الله اليونيني الحنبلي. قال الذهبي: شيخنا ومفيدنا، ولد في رجب سنة إحدى وعشرين وستمئة، وسمع من البهاء عبدالرحمن حضورا، ومن ابن الصباح، وابن الزبيدي، وابن اللتي، ومكرم، وعبدالواحد بن أبي المضاء، وابن رواج وخلق سواهم بمصر والشام، واستنسخ صحيح البخاري، وحرره، حدثني أنه قابله في سنة واحدة، وأسمعه إحدى عشرة مرة، وروى الكثير.وكان شيخا مهيبا منورا، حلو المجالسة، كثير الافادة، قوي المشاركة في العلوم، حسن البشر، مليح التواضع، أكثرت عنه ببعلبك، وبدمشق توفي سنة ٧٠١ هـ. معجم الشيوخ الكبير للذهبي ٢/٤٠.

٤– روايات الجامع الصحيح ونسخه دراسة نظرية تطبيقية ١/ ٦٤

بل إن أولئك الذين كانوا لا يجيزون تغيير اللحن ولا تصويبه كانوا على علم ودراية تامة بأهمية عرض الحديث على علماء اللغة ، رغم ملازمتهم اللفظ المسموع ، ففرقوا بين لغة أهل العربية ولغة المحدثين : "عن أبي عبيد القاسم بن سلام يقول: لأهل العربية لغةٌ، ولأهل الحديث لغة، ولغة أهل العربية أقيسُ، ولا نجدُ بُدًّا من اتباع لغة أهل الحديث من أجل السماع"[1]

- **تعلم القرآن الكريم وإتقانه** فهو مفتاح استقامة اللسان وهو أفصح البيان والمقيم بالقرآن لسانه هو لما سواه أقوم ، فالقرآن جمع لسان العرب ، وكان العلماء رحمهم الله تعالى يشترطون على طالب الحديث أن يحفظ القرآن أولا قبل الشروع في طلب الحديث فهو الأصل ، وفي هذه الأخبار دليل على قولنا :
- "كَانُوا يُؤْمَرُونَ، أَوْ قَالَ الْقَائِلُ: كُنَّا نُؤْمَرُ أَنْ نَتَعَلَّمَ الْقُرْآنَ، ثُمَّ السُّنَّةَ، ثُمَّ الْفَرَائِضَ، ثُمَّ الْعَرَبِيَّةَ الْحُرُوفَ الثَّلَاثَةَ. وَفَسَّرَهَا بِالْجَرِّ وَالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ»[2]
- "عن أَبِي خَيْثَمَةَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ مِنْ كِتَابِهِ سَمِعْتُهُ يُمْلِيهِ عَلَى ابْنِهِ أَبِي بَكْرٍ فَتَقَدَّمْتُ، قَالَ: يَا عَسْكَرِيُّ طَفَّلْتَ عَلَى ابْنِي اقْعُدِ اكْتُبْ قَالَ: نا عَبْدُاللَّهِ ابْنُ بَكْرٍ السَّهْمِيُّ نا أَبِي نا سَالِمُ بْنُ قُتَيْبَةَ قَالَ: " كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ هُبَيْرَةَ الْأَكْبَرِ فَجَرَى الْحَدِيثُ حَتَّى جَرَى ذِكْرُ الْعَرَبِيَّةِ فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا اسْتَوَى رَجُلَانِ دِينُهُمَا وَاحِدٌ وَحَسَبُهُمَا وَاحِدٌ وَمُرُوءَتُهُمَا وَاحِدَةٌ أَحَدُهُمَا يَلْحَنُ وَالْآخَرُ لَا يَلْحَنُ إِنَّ أَفْضَلَهُمَا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ الَّذِي لَا يَلْحَنُ قُلْتُ أَصْلَحَ اللَّهُ الْأَمِيرَ هَذَا أَفْضَلُ فِي الدُّنْيَا لِفَضْلِ فَصَاحَتِهِ وَعَرَبِيَّتِهِ أَرَأَيْتَ الْآخِرَةَ مَا بَالُهُ فُضِّلَ فِيهَا قَالَ: إِنَّهُ يَقْرَأُ كِتَابَ اللَّهِ عَلَى مَا أَنْزَلَهُ اللَّهُ وَإِنَّ الَّذِي يَلْحَنُ يَحْمِلُهُ

---

١ – المدخل إلى السنن الكبرى ٢٥٥/١.

٢ – فتح المغيث ١٦١/٣ .

لَحْنُهُ عَلَى أَنْ يُدْخِلَ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا لَيْسَ فِيهِ وَيُخْرِجَ مِنْهُ مَا هُوَ فِيهِ قَالَ: قُلْتُ صَدَقَ الْأَمِيرُ وَبَرَّ"[1]» فتفضيل حافظ القرآن المتقن له المحافظ على أدائه على الوجه الصحيح مقدم في الدنيا والآخرة على الذي يلحن فيه . بل إنهم جعلوا من لم يحفظ القرآن غير مأمون عليه ، مادام لم يتقنه وليس من أهل العلم بالعربية ويستقبحون ذلك ممن يفعله:

أخرج الخطيب "أنا أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ أنا عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ مُوسَى الرَّزَّازُ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَّارٍ الْأَنْبَارِيُّ، قَالَ: «كَانَ مُسْتَمْلِي عَبْدِاللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَدْ عَوَّلَ عَلَى أَنَّهُ إِذَا أَمْلَى حَرْفًا مِنَ الْقُرْآنِ كَانَ الصَّوَابُ فِي خِلَافِهِ فَأَمْلَى عَبْدُاللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي حَدِيثٍ» سَنُرِيهِمْ آيَاتُنَا فِي الْآفَاقِ " قَالَهَا بِالرَّفْعِ فَضَحِكَ النَّاسُ وَضَجَّ الْمَجْلِسُ فَقَالَ الْمُسْتَمْلِي: اسْكُتُوا «سُنُرِيهِمْ آيَاتَنَا» قَالَهَا بِفَتْحِ التَّاءِ"[2]

- **الحث على تعلم العربية وإتقانها :**

حث علماء الحديث رضي الله عنهم على تعلم العلوم التي تمكن المحدث من أداء الحديث وصيانة السنة على الوجه الأمثل ، فحثوا طلابهم على تعلم العربية وجعلوها كالشرط بين يدي تعلم الحديث الشريف وروايته وعلقوا صحة أداء الحديث على تعلم العربية ، وقد عنون الخطيب في الجامع «التَّرْغِيبُ فِي تَعَلُّمِ النَّحْوِ وَالْعَرَبِيَّةِ لِأَدَاءِ الْحَدِيثِ بِالْعِبَارَةِ السَّوِيَّةِ»[3]

وروى الخطيب: "قَالَ أَبُو حَازِمٍ عُمَرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْعَبْدَوِيُّ إِمْلَاءً بِنَيْسَابُورَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْفَضْلِ نَصْرَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ يَقُولُ: سَمِعْتُ

---

١ – الجامع ٢/٢٥.

٢ –الجامع (٢/ ٣٠)

٣ – الجامع ٢/٢٤.

أَحْمَدَ بْنَ يُوسُفَ الْمَنْبِجِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ حَاجِبَ بْنَ سُلَيْمَانَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعًا، يَقُولُ: " أَتَيْتُ الْأَعْمَشَ أَسْمَعُ مِنْهُ الْحَدِيثَ وَكُنْتُ رُبَّمَا لَحَنْتُ فَقَالَ لِي: يَا أَبَا سُفْيَانَ تَرَكْتَ مَا هُوَ أَوْلَى بِكَ مِنَ الْحَدِيثِ فَقُلْتُ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ وَأَيُّ شَيْءٍ أَوْلَى مِنَ الْحَدِيثِ؟ فَقَالَ: النَّحْوُ فَأَمْلَى عَلَيَّ الْأَعْمَشُ النَّحْوَ ثُمَّ أَمْلَى عَلَيَّ الْحَدِيثَ"[1]

- وجعلوا تعلم اللغة من أبواب الشرف والرفعة ، روى الخطيب عن عُمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ، قَالَ: «تَعَلَّمُوا الْعَرَبِيَّةَ فَإِنَّهَا تَزِيدُ فِي الْمُرُوءَةِ»[2]
- وبينوا أن علم اللغة والنحو ضروري لأنه لا يمكن اجتناب اللحن إلا بتعلمه ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، "فَيَنْبَغِي لِلْمُحَدِّثِ أَنْ يَتَّقِيَ اللَّحْنَ فِي رِوَايَتِهِ لِلْعِلَّةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا وَلَنْ يَقْدِرَ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ دَرْسِهِ النَّحْوَ وَمُطَالَعَتِهِ عِلْمَ الْعَرَبِيَّةِ"[3] ثُمَّ سَاقَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ: (لَيْسَ يَتَّقِي مَنْ لَا يَدْرِي مَا يَتَّقِي) أي لا يستطيع أحد أن يجتنب اللحن إن لم يكن يعرف ما هو اللحن.
- القدر المطلوب تعلمه في اللغة
- نقل السخاوي عن ابن حجر: "وَأَقَلُّ مَا يَكْفِي مَنْ يُرِيدُ قِرَاءَةَ الْحَدِيثَ أَنْ يَعْرِفَ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ أَلَّا يَلْحَنَ ، وَيُسْتَأْنَسُ لَهُ بِمَا رُوِّينَاهُ أَنَّهُمْ كَانُوا يُؤْمَرُونَ، أَوْ قَالَ الْقَائِلُ: كُنَّا نُؤْمَرُ أَنْ نَتَعَلَّمَ الْقُرْآنَ، ثُمَّ السُّنَّةَ، ثُمَّ الْفَرَائِضَ، ثُمَّ الْعَرَبِيَّةَ الْحُرُوفَ الثَّلَاثَةَ. وَفَسَّرَهَا بِالْجَرِّ وَالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ»[4]

---

١ – الجامع ٢/٢٦.
٢ – الجامع (٢/ ٢٥)
٣ – الجامع ٢/٢٤ .
٤ – فتح المغيث ٣/١٦١ .

- "وَقَدْ قَالَ أَبُو أَحْمَدَ بْنُ فَارِسٍ فِي جُزْءٍ ذَمِّ الْغِيبَةِ : إِنَّ غَايَةَ عِلْمِ النَّحْوِ وَعِلْمِ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْهُ أَنْ يَقْرَأَ فَلَا يَلْحَنَ، وَيَكْتُبَ فَلَا يَلْحَنَ ، .. ويَكْفِيهِ تَحْصِيلُ مُقَدِّمَةٍ مُشِيرَةٍ لِمَقَاصِدِهِ بِحَيْثُ يَفْهَمُهَا وَيُمَيِّزُ بِهَا حَرَكَاتِ الْأَلْفَاظِ وَإِعْرَابِهَا، لِئَلَّا يَلْتَبِسَ فَاعِلٌ بِمَفْعُولٍ، أَوْ خَبَرٌ بِأَمْرٍ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ"[1]

فلا يغرق طالب الحديث في تعلم النحو على الوجه الذي يشغله عن طلب الحديث ، بل يكتفي من ذلك بما يقيم لسانه ويصحح لغته فيعرف أحوال الإعراب .

- وروى الخطيب مقولة تبين أهمية تعلم العربية لاجتناب اللحن وأثر تجاهل النحو على الحديث الشريف ، يقول : "حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ أَبِي الْحَسَنِ، أنا الْمُؤَمَّلُ بْنُ غَدِيرٍ التَّنُوخِيُّ، نا الْحَسَنُ بْنُ مَنْصُورٍ الْكِنْدِيُّ، نا نَصْرُ بْنُ مَنْصُورٍ، نا عَبْدُاللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الرَّحَبِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ بَعْضَ، أَصْحَابِنَا يَقُولُ: «إِذَا كَتَبَ لَحَّانُ فَكَتَبَ عَنِ اللَّحَّانِ لَحَّانٌ آخَرُ فَكَتَبَ عَنِ اللَّحَّانِ لَحَّانُ آخَرُ صَارَ الْحَدِيثُ بِالْفَارِسِيَّةِ» فَيَنْبَغِي لِلْمُحَدِّثِ أَنْ يَتَّقِيَ اللَّحْنَ فِي رِوَايَتِهِ لِلْعِلَّةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا وَلَنْ يَقْدِرَ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ دَرْسِهِ النَّحْوَ وَمُطَالَعَتِهِ عِلْمَ الْعَرَبِيَّةِ"[2]

- وقبحوا رحمهم الله تعالى من الذي يطلب الحديث دون العدة اللازمة من تعلم النحو روى الخطيب "عن حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ: «مَثَلُ الَّذِي يَطْلُبُ الْحَدِيثَ وَلَا يَعْرِفُ النَّحْوَ مَثَلُ الْحِمَارِ عَلَيْهِ مِخْلَاةٌ لَا شَعِيرَ فِيهَا"[3]

- ومن وسائلهم أيضا **أن يعرض ما معه من حديث ويصوبه له عالم آخر**

---

١ – **المصدر السابق .**

٢ – **الجامع ٢/٢٤.**

٣ – **الجامع ٢/٢٦ .**

ويصلح العالم اللحن لمن وقع منه اللحن ، ذكر السخاوي : «عَنْ عَبَّاسٍ الدُّورِيِّ أَنَّهُ قِيلَ لِابْنِ مَعِينٍ: مَا تَقُولُ فِي الرَّجُلِ يُقَوِّمُ لِلرَّجُلِ حَدِيثَهُ، يَعْنِي يَنْزِعُ مِنْهُ اللَّحْنَ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: كَانَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ يُقَوِّمُ كُلَّ لَحْنٍ فِي الْحَدِيثِ»[1]

ويستطيع الناظر المتفحص أن يلمس تواتر جهود المحدثين وتكاتفهم لأجل تحقيق صيانة السنة الشريفة على أكمل وجه وأتم صورة بين طالب علم حريص على ضبط ما معه من مرويات وبين شيخ يحتسب في خدمة السنة وقته وجهده ويبذل لصيانتها ما يستطيع فيضبط لطلابه حديثهم ويراجع لهم نسخهم .

- **الاعتماد على الخبرة العلمية والدراية اللغوية للعالم** واستعمالها في النظر في مروياته ليصوب منها ما يحتاج للتصويب قبل التحديث بها أو إخراجها للناس ، وهذا فرع على من يجيز التصويب يصوبها بحكم علمه:

قال القاضي عياض : "بِخِلَافِ إِذَا كَانَ إِنَّمَا أَصْلَحَهَا بِحُكْمِ عِلْمِهِ وَمُقْتَضَى كَلَامِ الْعَرَبِ وَهَذِهِ طَرِيقَةُ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ السَّكَنِ الْبَغْدَادِيِّ فِي انْتِقَائِهِ رِوَايَتِهِ لِصَحِيحِ الْبُخَارِيِّ فَإِنَّ أَكْثَرَ مُتُونِ أَحَادِيثِهِ وَمُحْتَمَلَ رِوَايَتِهِ هِيَ عِنْدَهُ مُتْقَنَةٌ صَحِيحَةٌ مِنْ سَائِرِ الْأَحَادِيثِ الْأُخَرِ الْوَاقِعَةِ فِي الْكِتَابِ وَغَيْرِهِ»[2]

- ومن وسائلهم أيضا **الأخذ من أفواه المشايخ** ، كان من وسائل معرفة الشيخ بلحن تلميذه ومن ثم تصويبه له أن يعرض التلميذ على شيخه الحديث ويقرأه عليه فيعرف ما فيه من لحن فيصوبه له ، وأخرج

---

١ – فتح المغيث ١٦٩/٣.

٢ – الإلماع ١٨٥.

الخطيب "أَخْبَرَنِي أَبُو الْقَاسِمِ الْأَزْهَرِيُّ، أنا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، نا أَحْمَدُ ابْنُ سُلَيْمَانَ الطُّوسِيُّ، نا الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ، حَدَّثَنِي عَيَّاشُ بْنُ الْمُغِيرَةِ ابْنِ عَبْدِالرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: جَاءَ الدَّرَاوَرْدِيُّ يَعْنِي عَبْدَ الْعَزِيزِ بْنَ مُحَمَّدٍ إِلَى أَبِي يَعْرِضُ عَلَيْهِ الْحَدِيثَ فَجَعَلَ يَقْرَأُ وَيَلْحَنُ لَحْنًا مُنْكَرًا فَقَالَ لَهُ أَبِي: وَيْحَكَ يَا دَرَاوَرْدِيُّ أَنْتَ كُنْتَ بِإِقَامَةِ لِسَانِكَ قَبْلَ هَذَا الشَّأْنِ أَحْرَى"[1] فظهر من هذا النقل أن بالعرض على الشيخ عُلِمَ الخطأ ونبه عليه .

ويقول السخاوي "سَبِيلُ السَّلَامَةِ مِنَ اللَّحْنِ :(وَالْأَخْذُ) لِلْأَسْمَاءِ وَالْأَلْفَاظِ (مِنْ أَفْوَاهِهِمْ) أَيِ: الْعُلَمَاءِ بِذَلِكَ الضَّابِطِينَ لَهُ مِمَّنْ أَخَذَهُ أَيْضًا عَمَّنْ تَقَدَّمَ مِنْ شُيُوخِهِ، وَهَلُمَّ جَرًّا، (لَا) مِنْ بُطُونِ (الْكُتُبِ) أَوِ الصُّحُفِ مِنْ غَيْرِ تَدْرِيبِ الْمَشَايِخِ (أَدْفَعُ لِلتَّصْحِيفِ) وَأَسْلَمُ مِنَ التَّبْدِيلِ وَالتَّحْرِيفِ"[2]

- ويقول الطيبي : "لا يُروى بقراءة لحَّان أو مُصحِّف، وطريق السلامة من التصحيف الأخذ من أفواه أهل المعرفة والتحقيق"[3]
- **التثبت من خلال مراجعة أقرانهم ومنه قولهم ثبتني فيه فلان .**

ومن وسائلهم رحمهم الله تعالى في صبط المرويات واجتناب اللحن التثبت من الأقران ، فيثبت كل واحد من الرواة أخاه في مرويه ويعلمه بصوابه من خطأه ، فيخرج له نسخته ويثبته منها ، وأيضا فإن الراوي لا يطلب هذا الأمر إلا من ثقات أصحابه الذين علم اتقانهم لحديثهم وصيانتم لنسخهم ، فهي دائرة إتقان يبذل فيها الجميع ما يستطيع بذله وتقديمه لأجل الوصول إلى السلامة الكاملة والصيانة التامة لحديث سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله

---

١ – الجامع ٢/٢٦.

٢ – فتح المغيث ٣/١٦٥ .

٣ – الخلاصة في معرفة الحديث ١٤٣.

وسلم ، قال الطيبي: "فإن رآه – أي اللحن – في كتابه وغلب على ظنه أنه من كتابه لا من شيخه اتجه إصلاحه في كتابه وروايته أيضًا، كما لو اندرس من كتابه بعض الإسناد أو المتن، فإنه يجوز إصلاحه من كتاب غيره إذا عرف صحته ووثق به كذا قاله أهل التحقيق، ومنعه بعضهم وهذا الحكم في استثبات الحافظ ما شك فيه من كتابِ غيرهِ أو حفظه"[1] .

- **المقابلة على أصل الشيوخ عقب النسخ**

ومن طرائقهم التي استعملوها لضبط المرويات ألا يقع فيها لحن أو خطأ أو سقط مقابلة ما كتبوه وما سمعوه على أصل الشيخ للتيقن من سلامة ما سمعوه وللتيقن من عدم وقوع الشيخ في لون من ألوان الخطأ أو اللحن أو الوهم ، والإطلاع على أصول الشيوخ تكشف كثيرا من العلل وقد توقف العلماء عند هذه الوسيلة لما فيها من فوائد لا ينبغي تفويتها ، ولذا حرص النقاد على الإطلاع على أصول الشيوخ والنظر فيها والمقابلة عليها لتحصل الطمأنينة الكاملة بالصيانة التامة للمرويات ، هذه المقابلة والمراجعة ضرورية في كل أحوال التحديث لان من اللحن ما هو سماعي ومنه ما هو كتابي والسماعي يعود إلى الكتابي لأن مآل السماع إلى الكتابة ، والتحديث في غالب أحواله يكون من أصل عند الشيخ فرجع الأمر في كل أحواله إلى أصل الشيخ .

قال ابن الملقن كاشفا عن تصويب اللحن الواقع في حديث عمرة الذي ذكرناه قبل ذلك بعد الإطلاع على أصل ابن مهدي "فَإِن علم أَن بعض الروَاة أسْقطه وَحده فَلهُ أَيْضا أَن يلْحقهُ فِي نفس الْكتاب مَعَ كلمة يَعْنِي كَمَا فعله الْخَطِيب فِي حَدِيث عمْرَة يَعْنِي كَمَا فعله الْخَطِيب فِي حَدِيث عمْرَة يَعْنِي عَن

---

١ – الخلاصة في معرفة الحديث ١٤٣.

عَائِشَة فِي الترجيل **فَإِنَّهُ كَانَ فِي أصل ابْن مهْدي عَن الْمحَامِلِي إِسْقَاط عَائِشَة والمحاملي رَوَاهُ بإثباتها**"[1]

- ومن وسائل إتقاء الوقوع في اللحن أيضا أن **يكتري نساخا محترفا إن لم يكن ينسخ بنفسه** ، فكم من طوام وجدت في نسخ المخطوطات لأجل آفات النسخ والنساخ ، فربما نسخ له ناسخ من غير المتقنين فأخطأ في نسخه وصار الراوي يلحن مطابقة لما وجد في نسخته وهو لا يدري أن الآفة من الناسخ لا من الأصل الذي نسخ عنه ولا من الشيخ الذي سمع منه ، ويقابل ذلك في عصرنا الحاضر أن نقول ليشتري طالب العلم والمنشغلين بالتحديث أفضل الطبعات المحققة وأكثرها مقابلة على الأصول الخطية بعناية أفضل المحققين .
- **سؤال المشايخ والعلماء على اللحن** أو ما يشتبه فيه الراوي واستبانة الصواب منهم :

حرص العلماء دوما على تبين الخطأ والوقوف عليه ، ولذا فإنهم لم يأنفوا من سؤال غيرهم من أهل الدراية سواء كانوا من علماء العربية كما تقدم بيانه أم من علماء الحديث والشيوخ ، فإذا وجد كلمة من غريب العربية أو غيرها وهي غير مضبوطة وأشكلت عليه، جاز أن يسأل عنها أهل العلم بها ويرويها على ما يخبرونه، رُوي ذلك عن أحمد وإسحاق ، قال النووي : "إن وجد في كتابه كلمة غير مضبوطة أشكلت عليه جاز أن يسأل عنها العلماء بها ويرويها على ما يخبرونه والله أعلم" [2] ، وقال نحوه ابن الملقن نحو هذا

---

١ – المقنع في علوم الحديث ٣٨١/١.

٢ –التقريب والتيسير ٧٦ .

الكلام وعزاه لابن راهويه[1] .

- **اجتناب السماع من الذين لا يتقنون القراءة :**

ومن الوسائل الوقائية لاتقاء اللحن واجتنابه أن يجتنب الراوي سماع الحديث ممن عرف باللحن فإن فعل فليراجعه على متقن ضابط لئلا يرويه بقراءة اللحان فيلحن فيه نوع ما سمع من اللحان ، قال ابن الصلاح : "الثَّامِنْ: يَنْبَغِي لِلْمُحَدِّثِ أَلَاّ يَرْوِيَ حَدِيْثَهُ بِقِرَاءةِ لَحَّانٍ أوْ مُصَحِّفٍ. رُوِّيْنا عَنِ النَّضْرِ بنِ شُمَيْلٍ أَنَّهُ قالَ: جَاءتْ هذهِ الأحاديثُ عَنِ الأصْلِ مُعربةً"[2]

- **تعلم اللحن :**

ومن الوسائل التي حث عليها العلماء تعلم ما يخطئ فيه الناس ومعرفة ما يكثر فيهم لحنهم وما يشتهر به بعض الرواة من ألحان ، والمقصود باللحن هنا المطلوب معرفته : أماكن ومواطن الخطأ في الكلام ليحترز منها روى البيهقي في المدخل عن عمر "قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: تعلَّموا السنة والفرائض واللحن، كما تعلَّمون القرآن"[3] وقوله: تعلَّموا اللحن، قال في النهاية : "أي: تعلموا الخطأ في الكلام لتحترزوا منه، وهو معنى كلام أبي عبيد في غريبه"[4].

---

١ – المقنع ٣٨٢\١١.

٢ – المقدمة ص ٢١٧ .

٣ – المدخل إلى السنن الكبرى ٦٩٠\١٢ .

٤ – النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٤٢\١٤.

الـــخاتـــمة

أحمد الله تعالى على مدده وعونه وتوفيقه بإتمام هذا البحث فهو صاحب الفضل وحده .

- يعد هذا البحث تبيانا لجهود المحدثين في صيانة السنة من كل ألوان الأخطاء ولو كانت في الإعراب والشكل والحرف .
- اللحن إذا وقع من الراوي ليس سببا ولا بابا للطعن في حفظه وضبطه مالم يكن لحنا فاحشا ويغلب على حال الراوي فلا يتقن حديثه .
- تعامل المحدثون مع حالات اللحن ابتداءا بمحاولة غلق بابه وانتهاءً بمعالجة آثاره .

التوصيات :

- أوصي الباحثين بتوسيع باب الدراسات الحديثية المتعلقة بطرائق المحدثين ووسائلهم في صيانة السنة الشريفة إظهارا لجهدهم وتقديرا لصنيعهم .
- أوصي أن يتم عمل معجم يتم فيه رصد ما لحن فيه الرواة فيكون اسم الراوي وبجانبه ما لحن فيه من مرويات.
- الاعتناء بتعلم اللغة العربية والتنبيه على دارسي الحديث الشريف بالاعتناء الشديد بها ، كون معرفتها عاصمة من الوقوع في اللحن .

فهرس أهم المصادر والمراجع

- الاقتراح في بيان الاصطلاح – المؤلف: تقي الدين أبو الفتح محمد ابن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: ٧٠٢هـ)– الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.
- اقْتِضَاءُ الْعِلْمِ الْعَمَلَ – المؤلف : أحمد بن علي بن ثابت البغدادي أبوبكر (الخطيب البغدادي) الناشر : المكتب الإسلامي – بيروت الطبعة: الرابعة ١٣٩٧هـ– تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني.
- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال– المؤلف: مغلطاي بن قليج ابن عبدالله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبدالله، علاء الدين (المتوفى: ٧٦٢هـ) المحقق: أبو عبدالرحمن عادل بن محمد – أبومحمد أسامة بن إبراهيم– الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر– الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع– المؤلف: عياض ابن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت ٥٤٤هـ)– المحقق: السيد أحمد صقر– الناشر: دار التراث / المكتبة العتيقة – القاهرة / تونس– الطبعة: الأولى، ١٣٧٩هـ – ١٩٧٠م.
- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث– المؤلف: عماد الدين أبوالفداء إسماعيل ابن كثير – أبو الأشبال أحمد محمد شاكر – عناية: مكتب الأجهوري للبحث العلمي وتحقيق التراث– إشراف: د. علي محمد ونيس، المشرف العلمي لمكتب الأجهوري– الناشر: دار

ابن الجوزي للنشر والتوزيع- الطبعة: الأولى، ١٤٣٥هـ.

- التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة - المؤلف: أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (المتوفى: ٢٧٩هـ) المحقق: صلاح بن فتحي هلال- الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة- الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- تاريخ بغداد- المؤلف : أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي- الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت.
- تحرير علوم الحديث- المؤلف: عبد الله بن يوسف الجديع- الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان- الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي-المؤلف : عبدالرحمن ابن أبي بكر السيوطي الناشر : مكتبة الرياض الحديثة - الرياض- تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف
- تذكرة السامعِ والمتكلم في أدب العالم والمتعلم - المؤلف: بدر الدين ابن أبي إسحاق إبراهيم ابن أبي الفضل سعد الله ابن جماعة الكناني (ت٧٣٣ هـ) تحقيق: محمد هاشم الندوي الناشر: دائرة المعارف (وصورته دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان) عام النشر:١٣٥٤هـ.
- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث- المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)-تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت- الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت- الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- التوقيف على مهمات التعاريف المؤلف: زين الدين محمد المدعو

بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت ١٠٣١هـ) الناشر: عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت-القاهرة - الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع- المؤلف: أبو بكر أحمد ابن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)- المحقق: د. محمود الطحان الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.
- الخلاصة في معرفة الحديث - المؤلف: الحسين بن محمد ابن عبدالله، شرف الدين الطيبي (المتوفى: ٧٤٣ هـ)- المحقق: أبوعاصم الشوامي الأثري- الناشر: المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع - الرواد للإعلام والنشر- الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩م.
- روايات ونسخ الجامع الصحيح للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري «دراسة وتحليل»-المؤلف: د محمد بن عبد الكريم ابن عبيد-الناشر: دار إمام الدعوة للنشر والتوزيع، الرياض-الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ.
- رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهادهم ونساكهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم - المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد المالكي - حققه: بشير البكوش - راجعه: محمد العروسي المطوي- الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان - الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- سنن ابن ماجه المؤلف: ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (ت ٢٧٣ هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي - الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

- شرح (التبصرة والتذكرة – المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبدالرحيم ابن الحسين بن عبدالرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ) المحقق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان– الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢ م.
- صحيح البخاري ، المؤلف: أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل ابن إبراهيم البخاري الجعفي الطبعة: السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، ١٣١١ هـ.
- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية– المؤلف: شمس الدين أبوالخير محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان ابن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ) المحقق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم – الناشر: مكتبة أولاد الشيخ للتراث– الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
- غريب الحديث – المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم ابن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: ٣٨٨ هـ -المحقق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي الناشر: دار الفكر– دمشق– عام النشر: ١٤٠٢ هـ– ١٩٨٢م.
- غريب الحديث المؤلف: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (ت ٢٢٤هـ) المحقق: د. محمد عبد المعيد خان الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد– الدكن الطبعة: الأولى، ١٣٨٤ هـ – ١٩٦٤ م.
- فتح المغيث بشرح الفية الحديث – المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد

السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ) المحقق: علي حسين علي - الناشر: مكتبة السنة - مصر - الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

- قبول الأخبار ومعرفة الرجال - المؤلف: أبو القاسم عبد الله بن أحمد ابن محمود الكعبي البلخي المحقق: أبو عمرو الحسيني بن عمر ابن عبد الرحيم-الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان- الطبعة: الأولى ٢٠٠٠ م.
- لسان العرب - المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين بن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ)الناشر: دار صادر - بيروت الطبعة: الثالثة - ١٤١٤هـ.
- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي- المؤلف: أبو محمد الحسن ابن عبدالرحمن بن خلاد الرامهرمزي- تحقيق: محمد محب الدين أبوزيد- الناشر: دار الذخائر الطبعة: الأولى، ٢٠١٦ م.
- المدخل إلى السنن الكبرى- المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي ابن موسى أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)المحقق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي- الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت.
- المدخل إلى صحيح البخاري- المؤلف: محمد أبو الهدى اليعقوبي- الناشر: دار توقيعات - لندن - المملكة المتحدة- الطبعة: الأولى، ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م.
- معرفة أنواع علوم الحديث، المؤلف: عثمان بن عبدالرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ) المحقق: نور الدين عتر - الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت- سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

• مقاييس اللغة المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ) المحقق: عبد السلام محمد هارون الناشر: دار الفكر عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
• المقنع في علوم الحديث - المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبوحفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)- المحقق: عبد الله بن يوسف الجديع- الناشر: دار فواز للنشر - السعودية- الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ.
• النكت الوفية بما في شرح الألفية- المؤلف: برهان الدين إبراهيم ابن عمر البقاعي المحقق: ماهر ياسين الفحل - الناشر: مكتبة الرشد ناشرون- الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م.
• النهاية في غريب الحديث والأثر - المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد ابن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) - الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي.

****

SOURCE AND REFERENCES

•Proposal in a statement of terminology - Author: Taqi al-Din Abu al-Fath Muhammad bin Ali bin Wahb bin Muti' al-Qushairi, known as Ibn Daqeeq al-Eid (deceased: 702 AH) - Publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah - Beirut
• Knowledge requires action - Author: Ahmed bin Ali bin Thabit Al-Baghdadi Abu Bakr (Al-Khatib Al-Baghdadi) Publisher: The Islamic Office - Beirut Edition: Fourth

1397 AH - Investigation: Muhammad Nasir Al-Din Al-Albani.
• Completion of Refinement of Perfection in the Names of Men - Author: Maghaltay Bin Qulij Bin Abdullah Al-Bakjari Al-Masry Al-Hakri Al-Hanafi, Abu Abdullah, Aladdin (deceased: 762 AH) Investigator: Abu Abdul Rahman Adel Bin Muhammad - Abu Muhammad Osama Bin Ibrahim - Publisher: Al-Farouk Al-Haditha for Printing and Publishing Edition: The first, 1422 A.H. - 2001 A.D
• Insight into the knowledge of the origins of narration and the restriction of hearing - Author: Ayyad bin Musa bin Ayyad bin Amron Al-Yahsabi Al-Sabti, Abu Al-Fadl (d. 544 AH) - Investigator: Mr. Ahmed Saqr - Publisher: Dar Al-Turath / Old Library - Cairo / Tunisia - Edition: First, 1379 AH - 1970 AD
• Al-Baath Al-Hathith Explanation of the Abbreviation of Hadith Sciences - Author: Imad Al-Din Abu Al-Fida Ismail Ibn Katheer - Abu Al-Ashbal Ahmed Muhammad Shaker - Attn: Al-Ajhouri Office for Scientific Research and Heritage Investigation - Supervision: Dr. Ali Muhammad Wanis, Scientific Supervisor of Al-Ajhouri Office - Publisher: Dar Ibn Al-Jawzi for Publishing and Distribution - Edition: First, 1435
• The great history known as the history of Ibn Abi Khaithama - Author: Abu Bakr Ahmed Bin Abi Khaithama (deceased: 279 AH) Investigator: Salah Bin Fathi Hilal - Publisher: Al-Farouk Al-Haditha for Printing and Publishing - Cairo - Edition: First, 1427 AH - 2006 AD
• The History of Baghdad - Author: Ahmed Bin Ali Abu Bakr Al-Khatib Al-Baghdadi - Publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiya - Beirut.
• Editing the Sciences of Hadith - Author: Abdullah bin Yusef Al-Judaea - Publisher: Al-Rayyan Foundation for

Printing, Publishing and Distribution, Beirut - Lebanon - Edition: First, 1424 AH - 2003 AD
• Training the narrator in explaining Taqreeb Al-Nawawi - Author: Abd al-Rahman bin Abi Bakr al-Suyuti Publisher: Riyadh Modern Library - Riyadh - Investigation: Abd al-Wahhab Abd al-Latif
• A reminder of the listener and the speaker in the literature of the scholar and the learner - Author: Badr al-Din Ibn Abi Ishaq Ibrahim Ibn Abi al-Fadl Saad Allah Ibn Jama'at al-Kinani (d. Publication: 1354 AH
• Approximation and facilitation to know the Sunnahs of Al-Bashir Al-Nazir in the origins of Hadith - Author: Abu Zakariya Muhyiddin Yahya bin Sharaf Al-Nawawi (deceased: 676 AH) - Presentation, investigation and commentary: Muhammad Othman Al-Khasht - Publisher: Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut - Edition: First, 1405 AH - 1985 AD
• Suspension on the tasks of definitions Author: Zain al-Din Muhammad, called Abdul Raouf bin Taj al-Arifin bin Ali bin Zain al-Abidin al-Haddadi, then al-Manawi al-Qahiri (d.
• The Comprehensive of the Ethics of the Narrator and the Ethics of the Hearer - Author: Abu Bakr Ahmed bin Ali bin Thabit bin Ahmed bin Mahdi Al-Khatib Al-Baghdadi (d. 463 AH) - Investigator: Dr. Mahmoud Al-Tahan Publisher: Al-Maarif Library - Riyadh
• Conclusion in the Knowledge of Hadith - Author: Al-Hussain Bin Muhammad Bin Abdullah, Sharaf Al-Din Al-Taibi (deceased: 743 AH) - Investigator: Abu Assem Al-Shawami Al-Athari - Publisher: The Islamic Library for Publishing and Distribution Al-Ruwwad for Information and Publishing - Edition: First, 1430 AH - 2009
• Narrations and copies of the authentic mosque of Imam Abi Abdullah Muhammad bin Ismail Al-Bukhari “Study

and Analysis" - Author: Dr. Muhammad bin Abdul Karim bin Obaid Publisher: Dar Imam Al-Da`wah for Publishing and Distribution, Riyadh - Edition: First, 1426 AH
•Riyad al-Nufus fi Tabaqat al-Qayrawan and Ifriqiya Scholars, their ascetics and hermits, and a biography of their news, virtues, and descriptions - Author: Abu Bakr Abdullah bin Muhammad al-Maliki - Checked by: Bashir al-Bakush - Reviewed by: Muhammad al-Arousi al-Mutawi - Publisher: Dar Al-Gharb Al-Islami, Beirut - Lebanon - Edition: Second 1414 AH - 1994 AD.
• Sunan Ibn Majah Author: Ibn Majah Abu Abdullah Muhammad bin Yazid Al-Qazwini, and Majah the name of his father Yazid (d. 273 AH) Investigation: Muhammad Fouad Abdul-Baqi - Publisher: Arab Book Revival House - Faisal Issa Al-Babi Al-Halabi
• Explanation of (Insight and Remembrance - Author: Abu Al-Fadl Zain Al-Din Abdul-Rahim Bin Al-Hussein Bin Abdul-Rahman Bin Abi Bakr Bin Ibrahim Al-Iraqi (deceased: 806 AH) Investigator: Abdul Latif Al-Hamim - Maher Yassin Fahl Publisher: Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut - Lebanon - Edition: The first, 1423 AH - 2002 AD
• Sahih Al-Bukhari, Author: Abu Abdullah, Muhammad bin Ismail bin Ibrahim Al-Bukhari Al-Jaafi Edition: Al-Sultaniyyah, Al-Kubra Al-Amiriya Press, Bulaq, Egypt, 1311 AH,
• The Purpose in Explanation of Al-Hidaya in the Science of Narration - Author: Shams Al-Din Abu Al-Khair Muhammad Bin Abdul-Rahman Bin Muhammad Bin Abi Bakr Bin Othman Bin Muhammad Al-Sakhawi (deceased: 902 AH) Investigator: Abu Aish Abdul Moneim Ibrahim - Publisher: Awlad Al-Sheikh Heritage Library - Edition: First, 2001 AD
Ghareeb Al-Hadith - Author: Abu Suleiman Hamad bin Muhammad bin Ibrahim bin Al-Khattab Al-Basti, known

as Al-Khattabi (deceased: 388 AH - Investigator: Abd Al-Karim Ibrahim Al-Gharbawi. His hadiths were published by: Abd Al-Qayyum Abd Rab Al-Nabi. Publisher: Dar Al-Fikr - Damascus - Year of Publication: 1402 AH - 1982 AD
• Strange Hadith Author: Abu Ubaid Al-Qasim bin Salam bin Abdullah Al-Harawi Al-Baghdadi (d. 224 AH) Investigator: Dr. Muhammad Abd al-Mu'id Khan Publisher: The Ottoman Encyclopedia Press, Hyderabad - Deccan Edition: First, 1384 AH - 1964 AD
• Fath al-Mughith bi Sharh al-Fiyyah al-Hadith - Author: Shams al-Din Abu al-Khair Muhammad bin Abd al-Rahman bin Muhammad bin Abi Bakr bin Uthman bin Muhammad al-Sakhawi (deceased: 902 AH) Investigator: Ali Hussein Ali - Publisher: Al-Sunnah Library - Egypt - Edition: First, 1424 AH / 2003 AD
•Acceptance of news and knowledge of men - Author: Abu al-Qasim Abdullah bin Ahmad bin Mahmoud al-Kaabi al-Balkhi, investigator: Abu Amr al-Husayni bin Omar bin Abd al-Rahim - Publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon - Edition: First 2000 AD
•Lisan al-Arab - Author: Muhammad bin Makram bin Ali, Abu al-Fadl, Jamal al-Din bin Manzoor al-Ansari al-Ruwaifi'i al-Ifriqi (d. 711 AH) Publisher: Dar Sader – Beirut Edition: Third - 1414 AH
• The Muhaddith separating the narrator from the conscious - Author: Abu Muhammad Al-Hassan bin Abdul Rahman bin Khallad Al-Ramahramzi - Investigation: Muhammad Mohib Al-Din Abu Zaid - Publisher: Dar Al-Dhakhaer
• The Introduction to the Great Sunnahs - Author: Ahmed Bin Al-Hussein Bin Ali Bin Musa Abu Bakr Al-Bayhaqi (deceased: 458 AH) Investigator: Dr. Muhammed Diaa Al-Rahman Al-Azami - Publisher: Dar Al-Khalifa for Islamic Books - Kuwait

•The Introduction to Sahih Al-Bukhari - Author: Muhammad Abu Al-Huda Al-Yaqoubi - Publisher: Signatures House - London - United Kingdom - Edition: First, 1440 AH - 2019 AD
• Knowledge of the types of hadith sciences, author: Othman bin Abd al-Rahman, Abu Amr, Taqi al-Din known as Ibn al-Salah (deceased: 643 AH) investigator: Nour al-Din Atar - Publisher: Dar Al-Fikr - Syria, Dar Al-Fikr Al-Moasr - Beirut - Year of Publication: 1406 AH - 1986
• The Masked in the Sciences of Hadith - Author: Ibn Teleprompter Siraj Al-Din Abu Hafs Omar bin Ali bin Ahmed Al-Shafi'i Al-Masry (deceased: 804 AH) - Investigator: Abdullah bin Yusuf Al-Judaea - Publisher: Fawaz Publishing House - Saudi Arabia - Edition: First, 1413 AH
• Loyal jokes, including Sharh Al-Alfiyyah - Author: Burhan Al-Din Ibrahim bin Omar Al-Bikai, Investigator: Maher Yassin Al-Fahal - Publisher: Al-Rushd Library Publishers - Edition: First, 1428 AH / 2007 AD
• The End in Strange Hadith and Athar - Author: Majd al-Din Abu al-Saadat al-Mubarak bin Muhammad Ibn Muhammad bin Muhammad Ibn Abd al-Karim al-Shaibani al-Jazari Ibn al-Atheer (d. 606 AH) - Publisher: The Scientific Library - Beirut, 1399 AH - 1979 CE.

فهرس الموضوعات

رقم	الموضوع	رقم الصفحة
١	الملخص باللغة العربية.	٢٦٧٧
٢	المقدمة.	٢٦٧٩
٣	المبحث الأول: التعريف باللحن.	٢٦٨٤
٤	المبحث الثاني: مدارس الرواة في إصلاح اللحن وهل كل لحن يرد.	٢٦٨٧
٥	المبحث الثالث: مناهج العلماء في تصويب اللحن.	٢٦٩٨
٦	المبحث الرابع: أسباب اللحن.	٢٧١٠
٧	المبحث الخامس: طرائق السلف الصالح في التحذير من اللحن واجتنابه والتنفير منه.	٢٧١٤
٨	المبحث السادس: الصلة بين اللحن والرواية بالمعنى.	٢٧١٨
٩	المبحث السابع: أثر اللحن في الجرح والتعديل.	٢٧٢٢
١٠	المبحث الثامن: أساليب العلماء في إتقاء اللحن.	٢٧٢٦
١١	الخاتمة.	٢٧٣٧
١٢	فهرس المصادر والمراجع.	٢٧٣٨
١٣	فهرس الموضوعات.	٢٧٤٩

تم بحمد الله